



تطوير التعليم قبل الجامعى فى ضوء متطلبات

الثورة الصناعية الرابعة

أ.م.د. حنان مصطفى كفافى *

مقدمة:

تشهد البشرية اليوم منعطفاً جديداً في تاريخها بسبب التطورات الهائلة التي أحذتها الثورة الصناعية الرابعة، والتي تمثل في التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتكنولوجيا الحيوية، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والسيارات ذاتية القيادة، والمجال السينيراني والواقع المعزز (لوتشيانو فلوريدي، ٢٠١٧، ١٠-٩).

وعلى الرغم من اعتماد هذه الثورة على البنية التحتية، وتقنيات الثورة الصناعية الثالثة، إلا أنها تقترح طرفاً جديدة في جميع مجالات الحياة، حيث تصبح التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ في جميع المجتمعات.

ويرى الخبراء في هذا المجال أن انتشار التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي وعلم الروبوت في مؤسسات المجتمع لن يسبب عجزاً في الوظائف فقط، بل يسبب عجزاً في المهارات أيضاً، ومن ثم يجب تطوير رأس المال البشري قادر على مواكبة التحول الجذري الذي سيحدثه الذكاء الاصطناعي في طبيعة الوظائف والمهن ومتخصصات المستقبل، واستثمار القدرات الإنسانية للتكامل مع الآلة وقيادة تطبيقات الأتمتة وتعزيز الإنتاجية وتشجيع ثقافة الابتكار (الهيئة الاتحادية للموارد البشرية والحكومة، ٢٠١٩، ٢٥).

* أستاذ مساعد أصول التربية - كلية التربية، جامعة الأزهر.

وتعد كفاءة النظم التعليمية المدخل الرئيسي لبناء رأس المال البشري عالي المعرفة، وعلى درجة من الكفاءة تخلو له أن يكون محركاً فاعلاً لدخول دائرة الثورة الصناعية الرابعة وتحقيق متطلباتها (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧، ٢١). فالتعليم هو العمود الفرى والركيزة الأساسية والمفتاح الحقيقى والمنطلق الفاعل لكل ما نرجو أن نحققه.

ولقد أكدت العديد من الدراسات على وجود ارتباط بين التعليم والتدريب ومواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، فقد أكدت دراسة ريتشارت وأخرين Richert et. al. (2016) على أن التعليم هو الطريق للتكيف مع الثورة الصناعية الرابعة وليس الصناعة فقط. وأنه يجب إعداد الطلاب للتعامل مع اختلافات التكنولوجيا، كما يجب الاهتمام بإعداد معلمين يمتلكون الكفاءات التكنولوجية للتفاعل مع الطلاب، ويقتضى ذلك إعادة التفكير في مخرجات التعلم المستهدفة، وعمليات التدريس والتعلم والتقويم، وتعزيز أدوار الذكاء الاصطناعي، وتنمية المهارات الناعمة.

وفي هذا السياق توصلت دراسة الدهشان (٢٠١٩ ب) إلى أن الثورة الصناعية الرابعة كما أحدثت تغيرات جوهرية في كل مجالات حياتنا، فإنها ستحدث تغيرات جوهرية في أهداف وطريقة تعليم أبنائنا، وهو ما فرض على المعلمين أدواراً ومسؤوليات جديدة استلزمت ضرورة إعادة النظر في برامج تكوين وإعداد الطلاب المعلمين بكليات التربية، وكذلك الكليات المناظرة من حيث تعديل اللوائح وتضمينها مقررات تتلاءم مع مستجدات الثورة الصناعية الرابعة، وخاصة ب المجالات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته مثل فلسفة الذكاء الاصطناعي، والذكاء الاصطناعي وقضايا العصر، وأخلاقيات الروبوت وغيرها.

كما أشارت دراسة نادية جمال الدين (٢٠١٨) إلى أن هدف التعليم في ضوء الثورة الصناعية الرابعة لم يعد يكتفى بإتاحة الفرصة للتلاميذ والطلاب بأن يمرروا في الامتحانات بقدر ما أصبح الهدف الأساسي له هو تمكينهم من أن يتعلموا كيف يتعلمون، فاكتساب كفايات جديدة باستمرار تسمح ل أصحابها بأن يتوافق مع الشروط الجديدة المطلوبة للحصول على عمل مرغوب فيه في سوق العمل، ولهذا يشهد القرن الحادى والعشرين إلقاء مسؤولية التعليم والتعلم على المتعلم نفسه أو الراغب في العمل ومواصلة الحياة بكل رغبة، وكيفما يكون المستوى الذي حققه تكون قابلاته للعمل المتوفّر في سوق العمل، عليه أن يجدد من كفاياته ويرتقي بها لكي يستطيع الحصول على عمل يسمح له بمواصلة الحياة في مجتمع يتيح له الفرصة في أن يعمل.

ولقد أكد تقرير مجموعة البنك الدولى (٢٠١٩، ٧٢) على أهمية التعليم قبل الجامعى في إكساب الأطفال مهارات الإدراك المعرفي والسلوكى والاجتماعى مستقبلاً، حيث تكون قدرة العقل على التعلم من التجربة أعلى مستوىاتها، فالفرد الذى يكتسب هذه المهارات في مرحلة الطفولة يصبح أكثر قدرة على تحمل عدم اليقين في وقت لاحق.

وفي هذا الصدد أكد المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (2020) على ضرورة تطوير أنظمة التعليم قبل الجامعى وتطوير محتوى التعلم ليتوافق مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، حيث تشهد البشرية اليوم موجة جديدة من عدم اليقين، فوتيرة الابتكارات في تسارع، والتكنولوجيا تؤثر على كل شيء في الحياة، والأطفال الذين يدرسون في المرحلة الابتدائية اليوم سيعيشون حين يكبرون في وظائف غير موجودة حالياً، والوظائف في المستقبل القريب ستتطلب مهارات معينة هي مزدوجة من المعرفة التقنية وحل المشكلات، والتفكير النقدي بالإضافة إلى المهارات الشخصية، مثل المثابرة والتعاون والتعاطف والقيادة والإبداع والذكاء العاطفى والأحكام التقديرية. ومن ثم

يجب أن تهتم المدارس بتنمية المهارات المختلفة لدى طلابها، والتى تمكّنهم من وظائف المستقبل، وأكّد التقرير على ضرورة تغيير ثورى في أنظمة التعليم التقليدية وتطبيق نظام تعليم جديد، أطلق عليه Education 4.

ما سبق نجد أن للتعليم قبل الجامعى دوراً هاماً في تحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وعلى المنظومة التعليمية أن توافق هذه الثورة على مختلف المستويات، فهى بحاجة إلى توظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بما يخدم العملية التعليمية، كما أن تطور الذكاء الاصطناعى فى السنوات الأخيرة أصبح عاملاً مؤثراً فى اختيار الوظائف المستقبلية التي تتطلب مهارات تتعامل مع الثورة الصناعية الرابعة، والتى تسمى مهارات القرن الحادى والعشرين، وفي هذا الصدد يجب تضمين هذه المهارات في المناهج الدراسية بهدف تحسين بيئة التعلم وتطوير أنظمتها، إضافة إلى الخروج بأفكار تساعد على تطبيق ثقافة الابتكار والتغيير والتطوير في المدارس من أجل إعداد جيل قادر على مساعدة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

مشكلة الدراسة:

تحتل قضية تطوير التعليم قبل الجامعى في مصر أولوية متقدمة في اهتمامات المجتمع، فعلى الرغم من تعدد القضايا الأولوية للمجتمع المصري، إلا أن قضية التعليم تمثل إحدى القضايا المحورية والمصيرية، وثمة قناعة مفادها أن الوضع التنموي للمجتمع المصري بل ومصيره في المستقبل يعتمد على نوعية أفراده، والتي تتحدد بشكل أساسى بالكيفية التي يعدها النظام التعليمي خريجيها، حيث تؤكد الأدبيات المختلفة، التي تعالج الفكر التنموي منذ بداياته حتى الآن، أن التعليم هو قاطرة التقدم والوسيلة الأساسية التي يمكن عن طريقها الفكاك من براثن التخلف والانطلاق نحو التنمية. وعلى الرغم من أهمية التعليم قبل الجامعى إلا أن هناك العديد من التقارير التي تشير إلى ضعف أداء

التعليم قبل الجامعى فى مصر، وأن هناك خلل فى أداء المنظومة التعليمية، حين يتم تقييمه من زاوية نسب الطلبة الذين يرتفعون من مرحلة تعليمية إلى أخرى، وينهون المراحل بنجاح، وحين ينظر إليه من زاوية امتلاك المعارف والمهارات المطلوبة، ومن أهم هذه التقارير:

- تقرير التنافسية العالمى ٢٠١٧: الذى أشار إلى انخفاض جودة التعليم الابتدائى فى مصر، حيث احتلت المرتبة ١٣٨ من ١٣٨ دولة فى جودة التعليم الابتدائى

(World Economic Forum, 2017)

- تقرير البنك الدولى" مشروع مساندة إصلاح التعليم فى مصر (٢٠١٧): الذى أشار إلى أن الأطفال فى المدارس لا يتعلمون ولا يكتسبون المهارات الأساسية، فهناك واحد من كل خمسة تلاميذ فى الصف الدراسي الثالث لا يمكنه قراءة حرف واحد أو كلمة واحدة من نص للقراءة، ويدخل الصف الرابع وهو على مستوى الأمية الوظيفية، وأن معدلات الرسوب وإعادة الصف مرتفعة، وأن الممارسات التربوية فى النظام التعليمى لا تزال تشجع على التعليم القائم على الحفظ والتلقين.

- إستراتيجية تطوير التعليم (٢٠١٤): والتى أشارت إلى أن ٣٥٪ من تلاميذ الصف الثالث الإعدادى لا يستطيعون القراءة والكتابة.

- تقرير (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمى للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠١٧، ٦٥) أشار إلى أن التعليم قبل الجامعى فى الوطن العربى لا يزال يعاني من القصور فى تحويل المدخلات إلى مخرجات ذات جودة مما ينعكس سلباً على قدرتها على الانخراط فى مسيرة الثورة الصناعية الرابعة من خلال التقارير السابقة نلاحظ ضعف أداء النظام

التعليمى قبل الجامعى فى مصر، الأمر الذى يتطلب تطوير منظومة التعليم قبل الجامعى لتواكب متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

ومن ثم تحاول الدراسة الحالية الإجابة على التساؤلات التالية:

- ١- ما الإطار الفكري للثورة الصناعية الرابعة؟
- ٢- ما متطلبات الثورة الصناعية الرابعة من التعليم قبل الجامعى؟
- ٣- ما الوضعية الحالية لمنظومة التعليم قبل الجامعى من حيث الماهية والتوجهات والمشكلات؟
- ٤- ما دور مشروع إصلاح التعليم المصرى فى تحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة؟
- ٥- ما التصور المقترن بتطوير التعليم قبل الجامعى فى ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى ما يلى:

- التعرف على الإطار الفكري للثورة الصناعية الرابعة.
- الوقوف على متطلبات الثورة الصناعية الرابعة من التعليم.
- التعرف على الوضعية الحالية لمنظومة التعليم قبل الجامعى من حيث الماهية والتوجهات والمشكلات.
- التعرف على دور مشروع إصلاح التعليم فى تحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.
- الوصول إلى تصور مقترن بتطوير التعليم قبل الجامعى.

أهمية الدراسة:

- تتبع أهمية الدراسة من خلال تناولها لموضوع الثورة الصناعية الرابعة الذي يعد من بين القضايا الهامة والملحة التي تفرض نفسها بقوة على المنظومة التعليمية.
- قد يرشد التصور المقترن المسؤولين عن اتخاذ القرار إلى نوع التعديل الذي يمكن إحداثه سواء كان جزئياً أم تطويرياً لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على وضع تصور مقترن بتطوير التعليم قبل الجامعي، وذلك من خلال تحليل السياسات التعليمية التي تناولت إصلاح التعليم قبل الجامعي، منذ التسعينيات إلى الآن، والتعرف على مدى قدرة برنامج إصلاح التعليم المصري على تحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، لأنّه يقوم بوصف الظاهرة أو الموضوع، اعتماداً على جمع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا وافياً بدقة لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى النتائج عن الظاهرة محل الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

الثورة الصناعية الرابعة:

تعرف الثورة الصناعية الرابعة بأنها "تطور في جميع مجالات الحياة نتيجة لاستخدام التقنيات الذكية التي تتلاشى فيها الحدود القائمة بين ما هو رقمي وما هو مادي وبيولوجي، والتي تمثل في، الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتكنولوجيا الحيوية،

وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والسيارات ذاتية القيادة، والمجال السيبراني، والواقع المعزز.

الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بتصنيف الدراسات السابقة وفقاً للترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث، وفيما يلى عرض لتلك الدراسات وفقاً للتصنيف السابق:

١- دراسة برون: (Brown 2017)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التعليم قبل الجامعى فى ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في كندا، وتوصلت الدراسة إلى:

- يجب الانتقال من التعليم إلى التعلم، فالمدارس التي أعدت الطلاب للاقتصاد الصناعي في القرن العشرين، والتي تعتمد على الحفظ والتلقين، يجب أن تغير من أسلوبها، فيجب إكساب الطلاب مهارات التفكير الناقد والإبداع والابتكار.
- يجب توفير التعليم المتميز للجميع.
- يجب تنمية المهارات اللازمة لوظائف المستقبل، والتي لا تستطيع الآلات القيام بها، مثل التفكير الإبداعي، والتفاعل الاجتماعي، واللياقة البدنية والذكاء العاطفي.

٢- دراسة إكسنجل وماروالا: (Xing and Marwala 2017)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعليم العالي في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في الجامعات الصينية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت إلى أنه لكي يستطيع التعليم العالي تحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة يجب أن يتبع ما يلى:

- استخدام التعليم المدمج في العملية التعليمية لتطوير القدرات التحليلية ومهارات حل المشكلات.
- زراعة المواهب المبكرة: فيجب أن يركز التعليم العالي على زراعة المواهب، وخاصة العلماء والتقنيون رفيعو المستوى، وتدريب هؤلاء العلماء في بيئة متعددة التخصصات، حيث يجب أن يفهم علماء التكنولوجيا العلوم الإنسانية والاجتماعية والعكس.
- توفير الدورات التدريبية عبر الإنترن特.
- استخدام الأجهزة القابلة للارتداء في التعليم وذلك لتغيير طرق التدريس التقليدية.

٣- دراسة جلاسون (2018)

هدفت الدراسة إلى تطوير التعليم العالي في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، ولتحقيق هذا الهدف وضعت سنغافورة عدة إستراتيجيات أهمها:

- **الإستراتيجية الأولى:** تعميق الروابط الدولية، وذلك عن طريق:
 - بناء شبكات بين الشباب لتنمية الابتكار.
 - تشكيل تحالفات بين معاهد التعليم العالي في سنغافورة ومراكز الابتكار الرئيسية في جميع أنحاء العالم.
- **الإستراتيجية الثانية:** تنمية مهارات الطلاب الضرورية للتعامل مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، ومن أهمها، المهارات التحليلية والتقويمية، مهارات حل المشكلات، مهارات التعاون والعمل الفريقي.
- **الإستراتيجية الثالثة:** بناء قدرات رقمية قوية، فاستجابة لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة عملت سنغافورة على بناء مهارات تحليل البيانات والأمن

السييرانى لدى طلاب الجامعات، كما قامت ببناء مختبرات مشتركة بين أصحاب المصلحة فى الصناعة والعلماء فى الجامعات، واهتمت الجامعات بوضع مناهج متعددة التخصصات، كما أعلن رئيس جامعة سنغافورة الوطنية فى مارس عام ٢٠١٨ بضرورة أن تكون برامج الإحصاء والبرمجة منهجاً أساسياً لجميع الطلاب بالجامعات بغض النظر عن تخصصاتهم.

٤- دراسة جنح (Jung 2019)

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات الحالية لقطاع التعليم ال عالى فى كوريا الجنوبية فى ضوء التحولات المحتملة فى إنتاج المعرفة بسبب الثورة الصناعية الرابعة، واستخدمت الدراسة التحليل النوعي للوثائق لفهم المفاهيم وقضايا السياسة المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة وتوصلت الدراسة إلى:

- كوريا لديها العديد من نقاط القوة فى التعليم العالى من أهمها (القوى العاملة الماهرة، الإنفاق الشامل على البحث والتطوير من قبل القطاع الخاص والشركات الرائدة فى العالم - القدرة على القيام بمشاريع بحثية كبيرة).
- أن نظام التعليم العالى لديه أيضاً نقاط ضعف تتمثل فى الافتقار إلى التعاون بين الجامعة والصناعة والافتقار إلى شبكات ثقافة الابتكار.

ويجب على الجامعات أن تعمل على:

- تشجيع التفكير الإبداعى والناقد وتحمل المخاطر.
- إعادة التفكير فى الدور التعليمى لمؤسسات التعليم العالى فى دعم الطلاب كمتعلمين مدى الحياة.
- التعاون البحثى بين العلماء الكوريين فى كوريا والخارج.

٥- دراسة عزة محمد (٢٠١٩):

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات العدالة الاجتماعية في التعليم قبل الجامعي في ضوء تحديات الثورة الصناعية الرابعة وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود العديد من مظاهر الأزمات والإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية في التعليم قبل الجامعي في مصر والتي انعكست في صورة تسامي معدلات الفقر في المجتمع المصري، وتعدد أنماط التعليم ونقص التمويل.
- نقص الإمكانيات والأبنية المدرسية الازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من التلاميذ، وما يتربّ عليه من ازدحام الفصول الدراسية وانخفاض مستوى الخدمة التعليمية.

٦- دراسة منه الله محمد لطفي (٢٠١٩):

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الإطار المفاهيمي للثورة الصناعية الرابعة، وأهم ملامح جامعات الجيل الرابع ومتطلبات تحول الجامعات المعاصرة نحو جامعات الجيل الرابع، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى عدة مقتراحات لتطوير الجامعات في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة أهمها:

- تحسين بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجامعات.
- السعي نحو الابتكار الرقمي وفقاً لموارد كل جامعة.
- بناء المهارات الازمة للتقدم التكنولوجي ومنها مهارات الطلقة الرقمية ومحو الأمية الرقمية والتفكير الحوسيبي والتفكير النقدي والإبداع والمرونة والذكاء العاطفي والاتصال.
- الانتقال من المناهج التقليدية إلى المناهج المرنة والذكية.
- استخدام التدريس والتعلم والتقييم التقني.

٧- دراسة جمال دهشان (٢٠١٩ ب):

هدفت الدراسة إلى مناقشة جوانب التطوير التي ينبغي أن تحدث في برامج إعداد المعلمين لتخريج معلمين قادرين على إعداد طلابهم لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة وتوصلت الدراسة إلى:

- إعادة النظر في برامج تكوين وإعداد الطلاب المعلمين بكليات التربية، وكذلك الكليات المناظرة من حيث تعديل اللوائح وتضمينها مقررات تتلاعماً مع مستجدات الثورة الصناعية الرابعة، والخاصة ب مجالات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، مثل فلسفة الذكاء الاصطناعي، الذكاء الاصطناعي وفلسفة العصر، أخلاقيات الروبوت وغيرها.

٨- دراسة فاطمة زكرياء (٢٠١٨):

هدفت الدراسة إلى وضع سيناريوهات بديلة لتطوير سياسات الجامعات الحكومية المصرية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، وذلك من خلال استعراض الأطر النظرية لسياسات الجامعات الحكومية المصرية، والوقوف على مفهوم الثورة الصناعية الرابعة، وأخيراً وضع سيناريوهات بديلة لتطوير سياسات الجامعات الحكومية المصرية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب السيناريو المستقبلي، وتوصلت الدراسة إلى ثلاثة سيناريوهات مقترنة لمستقبل سياسات الجامعات الحكومية المصرية وهي:

- سيناريو الوضع القائم الذي يمثل امتداداً للسياسات الراهنة.
- السيناريو الإصلاحى والذى يتضمن التحسين الجزئى للسياسات الراهنة.
- السيناريو الابتكارى الذى يعتمد على التغيير الجذرى الابتكارى والنقلة النوعية لنتائج السياسات.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلى:

١- محور الاهتمام:

ركزت معظم الدراسات السابقة على تطوير التعليم في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، بعض الدراسات اهتمت بتطوير التعليم الجامعي في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة مثل دراسة "أكسنج" و"ماروالا" ودراسة "جلason" ودراسة "جنج" ودراسة "منة الله" ودراسة "فاطمة زكريا"، البعض الآخر اهتم بالتعليم قبل الجامعي مثل دراسة "برون".

٢- المنهج المستخدم:

اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفى في تحقيق أهدافها. أوجه التشابه: تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فيتناولها موضوع تطوير التعليم في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، والذي يعد من الموضوعات الهامة، حيث تسعى معظم البلدان اليوم إلى تطوير انظمتها التعليمية في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

٣- أوجه الاختلاف:

تعد هذه الدراسة على حد علم الباحثة أول دراسة تحاول تحليل ونقد برنامج إصلاح التعليم المصري في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة ووضع تصور مقتراح لتطويره.

خطوات الدراسة:

تسير الدراسة وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: الإطار الفكري للثورة الصناعية الرابعة.

ثانياً: متطلبات الثورة الصناعية الرابعة من التعليم قبل الجامعى.

ثالثاً: الوضعية الحالية لمنظومة التعليم قبل الجامعى (الماهية والتوجهات والمشكلات).

رابعاً: دور مشروع إصلاح التعليم قبل الجامعى فى تحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

خامساً: التصور المقترن بتطوير التعليم قبل الجامعى فى ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

أولاً: الإطار الفكري للثورة الصناعية الرابعة:

من المجتمع البشرى خلال مراحل تاريخية بالعديد من الثورات الصناعية التى أثرت فى إحداث تغيرات هيكيلية فى جميع نواحى الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية وفى وسائل الإنتاج وأنماطه، وفى سلوكيات الناس وأفكارهم، ومن أهم تلك الثورات الثورة الصناعية الأولى والثانية والثالثة، وأخيراً الثورة الصناعية الرابعة.

١- مفهوم الثورة الصناعية الرابعة: (4IE)

يشير مفهوم "ثورة" إلى مجموعة من التغيرات النوعية الجوهرية التي تحدث في بنية مادية أو اجتماعية أو فكرية تغير هويتها وتتسق كيانها جزئياً، ويقترن مفهوم الثورة بالعديد من المجالات، فقد يتجسد في المجال السياسي أو الاجتماعي كالثورة الفرنسية، أو في مجال العلوم والتكنولوجيا كالثورة الصناعية (جمال دهشان، ٢٠١٩، ٣٦٣)

وفي هذا السياق أشار (Penprase, 2018, 9) إلى أن الثورات الصناعية عادة ما تؤثر في جميع مجالات المجتمع، فهي تغير من طرق الصناعة ومصادر الطاقة، مما يؤدي إلى تغيرات جوهرية في جميع جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

ويوضح جدول رقم (١) تطور الثورات الصناعية على مر التاريخ:

ويتضح من الجدول السابق تطور الثورات الصناعية على مر التاريخ، فقد شهد العالم الثورة الصناعية الأولى من منتصف القرن الثامن عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر، وكانت بداية هذه الثورة في المملكة المتحدة باكتشاف الآلة البخارية، ومن ثم بدأت الآلات التي تعمل بالبخار تحل محل اليد العاملة، وازدهرت في تلك الفترة صناعة النسيج والحديد الصلب واستخراج الفحم، وتوسعت شبكات المواصلات وظهرت السكك الحديدية، وأصبح القطار وسيلة المواصلات الأساسية (Xu, David, Kim, 2019, 90) (براييس ووتر هاوس كوبرز، ٢٠١٦، ٢٠٢، ٤)

ومع بداية القرن العشرين بدأت الثورة الصناعية الثانية والتي يطلق عليها الثورة التكنولوجية، ومن أهم ملامح تلك الثورة اكتشاف الكهرباء، واستخدامها في عملية التصنيع الشامل، وتميزت تلك الحقبة بالكثير من الاكتشافات والاختراعات أثرت بصورة كبيرة في تطور الحضارة الإنسانية، والتي من أبرزها اكتشاف محرك الاحتراق الداخلي الذي أحدث ثورة في صناعة السيارات والطائرات وغيرها، كما كان لهذه الثورة انعكاسها الواضح على التعليم، حيث أصبح التعليم إلزامياً ومجانياً ومتاحاً للجميع ولا سيما الطبقات الفقيرة، وتأسست في تلك الفترة أكبر الجامعات كجامعة شيكاغو ١٨٩٠ وجامعة ستانفورد ١٨٨٥.

(Penprase, 2019, 201)

ثم بدأت الثورة الصناعية الثالثة مع بداية عام ١٩٦٥ تقريباً والتي يطلق عليها الثورة الرقمية. ويتجسد جوهر الثورة الصناعية الثالثة في تحقيق تحول نوعي في عملية الإنتاج من خلال إدخال الأتمتة، أي إدارة الآلات ذاتياً بواسطة التحكم الآلي.

ومن أهم ملامح تلك الثورة انتشار التكنولوجيا انتشاراً متزايداً وسريعاً في جميع القطاعات الاقتصادية، استخدام الكمبيوتر الشخصي، التواصل عبر شبكة الإنترنت، تحول الاقتصاد من اقتصاد قائم على إنتاج السلع والخدمات إلى اقتصاد قائم على المعرفة .(Penprase, 2019, 212)

وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً هائلاً في المنصات الرقمية العملاقة (فايسبروك - تويتر - جوجل) وانتشار موقع التواصل الاجتماعي التي أحدثت ثورة حقيقة في بنية المجتمع وال العلاقات الاجتماعية (جمال دهشان، ١٩١٩، ٣٦٥).

ومن أهم مميزات تلك الثورة في المجال التعليمي الوصول إلى التعليم عبر الإنترنت، والذي أتاح للطلاب الذين تعوقهم المسافات والوقت الالتحاق بالتعليم .(Penprase, 2019, 212)

ومع بداية عام ٢٠١١ ظهر مفهوم الثورة الصناعية الرابعة The Fourth Industrial Revolution (4IR) والتي تعد آخر الثورات الصناعية، ولقد طرح هذا المفهوم لأول مرة في معرض هانوفر الصناعي في ألمانيا في عام ٢٠١١ لوصف تأثيرات الثورة الصناعية الرابعة على تنظيم سلاسل القيمة العالمية من خلال تمكين المصانع الذكية (Schwab, 2016, 12).

ثم اكتسب المصطلح المزيد من الاهتمام بعد استخدامه من قبل منتدى الاقتصادي العالمي (World Economic fo Forum) في دافوس بسويسرا في يناير عام ٢٠١٦، وأصبح بعد ذلك جزءاً لا يتجزأ من الأجندة الوطنية للعديد من البلدان. وبعد شواب(2016, 12) أول من وضع تعريفاً لمصطلح الثورة الصناعية الرابعة، فقد أشار بأنها "اندماج التقنيات عبر العالم المادية والرقمية والبيولوجية، والتي تؤدي إلى تحولات عميقة في جميع مجالات المجتمع . كما عرفها Jung (2019, 3) بأنها التغيرات السريعة في التكنولوجيا والصناعة والمجتمع بشكل عام، والتي تعتمد بشكل أساسى على رقمنة عمليات التصنيع والخدمات المجتمعية .

كما تعرف أيضاً بأنها "منظومة تحتوى على التطورات والتقنيات معززة بالرقمنة وتقنيات المعلومات، وهي بذلك تولد ما يمكن تسميته بالذكاء الاصطناعي المعتمد أساساً

على الحوسبة أو الأتمتة والمتولد من سمات ثلاث هي السرعة الفائقة، واتساع النطاق، والتأثير المباشر في نظم الإنتاج (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمي العربي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧، ٦٣).

وتعزى أيضاً بأنها مجموعة وسائل حديثة سهلت تضمين التقنيات الجديدة في المجتمعات البشرية بل وزرعتها في الأجسام، واتسمت هذه الثورة بظهور تقنيات متكررة كالروبوتات والذكاء الاصطناعي وتقنية النانو والحوسبة الكميمية والتقنية الحيوية وإنترنت الأشياء والطباعة ثلاثية الأبعاد، والمركبات ذاتية القيادة (دائرة الشؤون الخارجية والاتصالات، ٢٠١٩، ١٧).

من خلال ما سبق يمكن تعريف الثورة الصناعية الرابعة بأنها "تطور في جميع مجالات الحياة نتيجة لاستخدام التقنيات الذكية التي تتلاشى فيها الحدود القائمة بين ما هو رقمي ومادي وبيولوجي، والتي تتمثل في الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتكنولوجيا الحيوية، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والسيارات ذاتية القيادة، والمجال السيبراني، والواقع المعزز.

وعلى الرغم من أن الثورة الصناعية الرابعة قائمة أساساً على الإنجازات التي حققتها الثورة الصناعية الثالثة، خاصة شبكة الإنترن特، وطاقة المعالجة والقدرة على تخزين المعلومات، ولكنها تميز عنها بثلاث سمات أساسية وهي:

السرعة:

تطور تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بوتيرة أسرية وليس خطية، فالسرعة في التغيرات المجتمعية ليس لها سابقة في التاريخ بالمقارنة مع الثورات الصناعية السابقة، حيث يؤدي كل تطور تقني إلى ابتكار يشكل بدوره منصة لمزيد من التحسن التقني والابتكار، ولذلك تساعد هذه التقنيات على تطوير تطبيقات جديدة متعددة في مجموعة

واسعة من القطاعات والصناعات، فالتقنية الحديثة تدفع دائمًا إلى تطور وظهور تقنية أحدث وأقوى (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، ٢٠١٧، ٤٦)، فعلى سبيل المثال، ظهر هاتف I. Phone عام ٢٠٠٧، وأصبح منتشرًا، وحتى نهاية عام ٢٠١٥ بلغ عدد الهواتف الذكية، ٢ مليار جهاز في أنحاء العالم.

السعة والعمق:

أن سعة وعمق التغيرات الناتجة عن الثورة الصناعية الرابعة، تبشر بتحول غير مسبوق في الاقتصاد والأعمال التجارية والإدارة وجميع المجالات، أن الاختراعات التكنولوجية الجديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والروبوتات وإنترنت الأشياء، والمركبات ذاتية القيادة والطباعة الثلاثية، سوف تؤثر على جميع مجالات الحياة .(Schwabe, 2016, 13)

التأثير المباشر في النظم:

فمن شأن هذه الثورة أن تغير النظام القائم سواء بين أو داخل الدول والشركات والمجتمع ككل، وأن تغير الطريقة التي تعامل بها القوى الكبرى مع الدول الصغرى، وطريقة تعاملات الحكومات مع مواطنيها والشركات مع موظفيها وعملائها، فالتغير الذي تحدثه الثورة الصناعية الرابعة يشمل بنية النظام وهيكله وقواعد ب بصورة تجعله نظاما قائما على تعدد القوى (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٩، ٣).

٢- تقنيات الثورة الصناعية الرابعة:

تنوع المجالات التقنية للثورة الصناعية الرابعة، ويوضح شكل (١) أهم هذه

التقنيات:



(١) شكل

تقنيات الثورة الصناعية الرابعة

المصدر : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمي العربي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠١٩ ، ٣

ولقد صنف (Schwabe 2016) تقنيات الثورة الصناعية الرابعة إلى ثلاثة مجالات تقنيات مادية وتقنيات رقمية وتقنيات حيوية .

تقنيات مادية:

وتتميز من بين التقنيات الأخرى بسهولة التعرف عليها نظراً لطبيعتها الملموسة ومن أهمها :

الروبوتات Robots: هي آلة كهروميكانيكية ذكية يمكن برمجتها لتؤدي بعض المهام التي يقوم بها الإنسان، ويعد الروبوت تمازج وترتبط بين العديد من علوم الهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية، وعلوم الحاسوب الآلي (وفاء العقيل ولوبيو الشمرى، ٢٠١٥ ، ٤٨٢). ومن أهم فوائد الروبوتات:

- تستخدم فى الصناعة، حيث تؤدى إلى زيادة الإنتاجية، فباستخدام لوحة البيانات الممتدة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٧، وجد أن معدل الإنتاجية قد زاد ٥٠٦٦ نقطة مئوية نتيجة لاستخدام الروبوتات فى الصناعة، ومن أهم مجالات استخدام الروبوتات فى الصناعة، نقل المعدات، الإلكترونيات، صناعة السيارات.
- تستخدم فى المجال الصحى فى إجراء العمليات الجراحية وتوصيل الأدوية والوجبات إلى المرضى.
- تستخدم لمراقبة البحار والمحيطات من خلال الكشف عن مسنيات الثلثو (Naude, 2017,6).

وقد تم استخدام الروبوت فى الآونة الأخيرة فى العملية التعليمية كوسيلة تعليمية، حيث تم إنشاء روبوتات تعليمية على حسب الفئات العمرية انطلاقاً من المرحلة الابتدائية وحتى الثانوية، ثم الدخول فى عالم الروبوتات المفتوحة المصدر التى يستفيد منها الطالب بشكل واسع فى تنظيم معارفهم واستعمالها كأدوات تطبيقية تساعد فى تحسين مستوى الطالب فى مناهج الفيزياء والرياضيات التى تشكل تحدياً للعديد من دول العالم، وتساعد وحدات الروبوت فى تتميم قرارات الطلاب على الابتكار (المركز العربى للبحوث التربوية لدول الخليج بالاشتراك مع المركز الإقليمى لتطوير البرمجيات، ٢٠١٥، ٢١). وقد استطاعت مجموعة شركات عالمية من تصميم حقائب وبرامج كمبيوتر مخصصة لإنتاج روبوتات يتم تصنيعها من قبل الطلبة، ومن مختلف الأعمار، بحيث يستطيع الطالب تنفيذ مجموعة كبيرة من المشاريع الخاصة به من تصميم وبرمجة روبوتات متعددة قادرة على أداء مهام معينة، وهكذا انتقل الروبوت إلى المدارس بشكل فعلى.

الطباعة ثلاثية الأبعاد :3D Printing

تستخدم تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد لبناء أجزاء المنتج فى شكل طبقات، عبر

تطبيقات خاصة بأجهزة الحاسوب، إن طريقة عمل الطباعة ثلاثية الأبعاد تعتمد على إدماج المساحيق والمواد الرابطة بمرونة هندسية لم يسبق لها مثيل، وتخترق الطباعة الثلاثية الوقت اللازم لتسويق منتج جديد، وذلك بتحسين جودة المنتج عن طريق الجمع بين التصميم والتصنيع مباشرة. وتختصر تكلفة المنتج بواسطة تخفيض تكلفة مراحل التطوير والتحديث. وتستخدم الطباعة الثلاثية على نطاق واسع في الصناعات الطبية مثل الأعضاء الاصطناعية، المتمثلة في الأطراف الصناعية والمفاصل، ويرى البعض أن تقنية الطباعة الثلاثية سوف تتطور في المستقبل لصناعة الجلد والعظم والأنسجة وحتى الأعضاء البشرية (على عبد الحكيم، ٢٠١٥، ٤٦).

السيارات ذاتية القيادة Cars Driverless: وهي سيارات بدون سائق، وتنستطيع السيارات ذاتية القيادة استشعار البيئة من حولها وقيادتها دون تدخل بشري، وتنتساب الشركات اليوم على تصنيعها مثل جوجل وآبل، وسوف تغزو هذه السيارات الشوارع خلال السنوات المقبلة، ويرى العلماء أنه بحلول عام ٢٠٢٦ ستتشكل السيارات بدون سائق ١٠% من مجموع السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية (Penprase, 2018, 216).

التكنولوجيا الرقمية ومن أهمها:

إنترنت الأشياء (JOT) Internet of Things

إن إنترنت الأشياء عبارة عن شبكة فизية مادية عالمية تربط بين الأجهزة والأشياء من جهة، وبين البنية التحتية للإنترنت من جهة أخرى، بهدف تحقيق التواصل أو التفاعل أو تبادل المعلومات مع أى شخص أو أى شيء يتم ربطه بشبكة الإنترت حول العالم في أى وقت وأى مكان، ويتحقق ذلك التواصل باستخدام مختلف الشبكات والخدمات وأجهزة الاستشعار والمجسات، وبالتالي فإن إنترنت الأشياء يوسع الاتصال بين البشر بعضهم البعض أو بين البشر والأشياء، أو بين الأشياء والأشياء (فاطمة زكرياء، ٢٠١٩،

(٢٣٥). وتشير الأدبيات أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيكون هناك ٥٠ مليون من الأشياء متصلة بالإنترنت، كما أن جميع الأجهزة في المصانع ستكون متصلة مع بعضها البعض (Naude, 2017, 9) وقد تم الاستعانة بإنترنت الأشياء في العديد من المجالات مثل أنظمة الرعاية الصحية وإدارة الطاقة والتعليم ومراقبة البيئة والبيوت الذكية والمدن الذكية.

سلسلة الكتل :Blok Chain

هي عبارة عن قاعدة بيانات موزعة لا يمكن التلاعب بها، ويمكن استخدامها لتخزين أي نوع من البيانات بما في ذلك المعاملات المالية وتقوم سلسلة الكتل بما يلى:

- تخزين المعلومات بصورة آمنة ومشتركة.
 - سجل لأى نوع من البيانات بالإضافة إلى ميزات مثل التوثيق وعدم إمكانية التغيير.
- ومن أهم أعمالها، تسمح للأطباء بالاطلاع على جميع سجلات المرضى بأمان وسهولة في أي وقت، كما يمكن أيضاً لهذه التكنولوجيا أن تساعد في التحقق من سجلات الطلاب والكتل التعليمية في جميع أنحاء العالم، وهذا يسمح بانتقال الطلاب بين المؤسسات التعليمية بسهولة دون الحاجة إلى معاينة سجلاتهم (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي العربي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٩، ١١).

الذكاء الاصطناعي :Artificial Intelligence (AI)

يشير الذكاء الاصطناعي إلى قدرة كمبيوتر أو روبوت مدعم بكمبيوتر على معالجة المعلومات، والوصول إلى نتائج بطريقة مماثلة لعملية التفكير لدى البشر، واتخاذ القرارات وحل المشاكل، وبالتالي فإن هدف الذكاء الاصطناعي هو تطوير أنظمة قادرة على معالجة المشاكل المعقدة بطرق مشابهة للعمليات المنطقية والاستدلال عند البشر (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي العربي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٩، ١٠-٩). ولقد أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً من الحياة اليومية فله

دور كبير فى معظم عمل التقنيات الحديثة كالطائرات بدون طيار، والسيارات ذاتية القيادة وألعاب الواقع الافتراضى، ويتوقع بحلول عام (٢٠٣٥، ٢٠٣٥) سيتم إنشاء نظام ذكاء اصطناعى قادر على العمل مثل البشر (منه الله محمد، ٢٠١٩، ٣٧٦).

التكنولوجيا الحيوية : Biotechnology

ومن أهم أنواعها، الهندسة الحيوية والهندسة الطبية وعلم الجينوم وتحرير الجينات، وتقوم التكنولوجيا الحيوية على التلاعب في النظم البيولوجية (الخلايا الحية أو مكونات الخلية) لتصنيع منتجات مفيدة بكافأة، وقد ظهر هذا المجال نتيجة للتطبيق المشترك للفيزياء والكيمياء والرياضيات والهندسة على المستوى الجزيئي لدراسة الخلايا الحية. ولقد تقدمت في الآونة الأخيرة الابتكارات المختلفة في مجال التكنولوجيا الحيوية وعلم الوراثة بفضل التقدم في التكنولوجيات الأخرى، ولا سيما الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، وتلعب التكنولوجيا الحيوية دوراً كبيراً في المجال الطبي، ويرى الخبراء في هذا المجال أن بإمكانية هذه التكنولوجيا أن تحدث طفرة علمية في مجال زراعة الأعضاء، وصناعة الأدوية، وتعديل خلايا الكائنات الحية بما في ذلك البشر (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي العربي/ البرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠١٩، ١١).

ويرى شواب (Schwab, 2016, 25) أن التقنيات الرقمية والمادية والبيولوجية تتدمج مع بعضها لتقدم للبشرية إنجازات ضخمة، فمن الممكن الجمع بين التصنيع في الطباعة ثلاثية الأبعاد، مع تحرير الجينات لإنتاج أنسجة حية يمكن أن تقوم بدور كبير في إصلاح وتجديد أنسجة الكائنات الحية، كما يؤدي دمج هندسة الأنسجة والهندسة الميكانيكية إلى إنتاج روبوت حيوي هجين قادر على السباحة عندما يتحكم به الباحث.

٣- إيجابيات الثورة الصناعية الرابعة:

يشهد العالم اليوم موجة جديدة من عدم اليقين، حيث تستمر وتيرة الابتكارات في التسارع وتأثير تقنيات الثورة الصناعية الرابعة على كل جزء من حياتنا، فالإنسان الآلي سوف يتولى آلاف المهام الروتينية وسيقضى على العديد من الوظائف ذات المهارات المتدنية في البلدان المتقدمة والنامية، لكن في الوقت نفسه فإن التقنيات الجديدة تخلق فرصاً، وتمهد الطريق لظهور وظائف جديدة أو معدلة، وتؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وت تقديم خدمات تجمع بين الكفاءة العالية والتكلفة الأقل في أقل وقت (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٩، ٩) ومن ثم فإن التقنيات الجديدة سوف تحقق العديد من الفوائد للمجتمعات منها:

- توفر فرصاً واسعة للمجتمعات البشرية كي تتحقق معدلات عالية من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم على اتخاذ قرارات مستقررة، والحصول على الموارد التعليمية والمعلومات الصحيحة.
- تؤمن خدمات وسائل نقل واتصال تجمع بين الكفاءة العالية والسعر الأدنى.
- من المتوقع أن تزرس أنظمة الروبوتات وحلول الذكاء الاصطناعي الإنتاجية، وتخفض التكاليف وتحسن الجودة ونطاق المنتجات التي يمكن أن تتجهها الشركات.
- المساهمة في رعاية صحية أفضل للإنسان بسبب التقنيات البيولوجية & (Manda, 2019, 245-246)

ويرى كل من (Xu, David, and Kim 2018, 29) إن من إيجابياتها أيضاً:

- القدرة على تحسين نوعية الحياة في المنزل والعمل وفي العديد من الأماكن الأخرى. فأنظمة الروبوتات تساعد على تحسين جودة الوظائف الحالية، وإعطاء الإنسان المزيد من الوقت للتركيز على ما يريد القيام به.
 - تؤدي إلى تقليص الحاجز بين المخترعين وأسواق العمل بسبب التقنيات الجديدة، ومنها الطباعة ثلاثية الأبعاد، التي تتيح لرواد الأعمال تحقيق المنتج بالواقع دون قيود الوقت التقليدية.
 - توفر للمتelligentes والمنافسين سهولة الوصول إلى المنصات الرقمية للتسوق والبيع والتوزيع، وبالتالي تحسين جودة وسعر السلع.
- ويضيف تقرير الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية (٢٠١٩، ٤٣) أن التقنيات الحديثة من الممكن أن تساعد على إيجاد وظائف، حيث تتيح منصات العمل الذاتي المستقل إمكانية الوصول إلى أعداد كبيرة من القوى العاملة في جميع القطاعات.
- وعلى الرغم من إيجابيات وفوائد الثورة الصناعية الرابعة للأفراد والمجتمعات، إلا أن لها بعض السلبيات كما يتضح في الجزء التالي.

٤- سلبيات الثورة الصناعية الرابعة:

تتمثل سلبيات الثورة الصناعية الرابعة فيما يلى:

- انتشار البطالة على نطاق واسع، حيث تؤكد تقديرات خبراء الاقتصاد أن أتمتة الصناعة من شأنها أن تقلص فرص العمل ٥٥٪، تمس الفئات الوسطى والدنيا من الأيدي العاملة.
- اضمحلال دور الشركات المتوسطة والصغيرة في العملية الإنتاجية وتنمية الشركات الكبرى (على حدادة، ٢٠١٩، ٣).

- اتساع حالة الفقر وتدور الأوضاع المعيشية وتراجع أوضاع الطبقة الوسطى في البلدان ذات الاقتصاديات الناشئة والنامية.
- عدم المساواة بين البشر واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقيراء بسبب اكتشاف الأدوات التقنية (Schwab, 2016, 36-38).

وتشير الأديبيات في هذا المجال إلى أن مفهوم الأئمة والتشغيل الآلي ليس بجديد، فقد سبق وأن حلت الآلات محل الأيدي العاملة البشرية بمعدل تدريجي منذ الثورة الصناعية الأولى والثانية والثالثة، ولكن هناك جانباً أكثر أهمية، حيث يعمل الذكاء الاصطناعي والتقنيات ذات الصلة على تعزيز النمو الاقتصادي، ومن ثم خلق العديد من فرص العمل الإضافية، تماماً مثل ما قدمت موجات النمو التقني العالمية السابقة، ولذا فمن المتوقع أن تتعزز أنظمة الروبوتات وحلول الذكاء الاصطناعي الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين الجودة ونطاق المنتجات التي يمكن أن تنتجها الشركات (Adam, 2018, 1-2).

ومن ثم تشير التوقعات إلى أنه سيتم توفير المزيد من الوظائف بدلاً من فقدانها، وأنه من أساسيات الدخول إلى هذه الثورة استقصاء المواهب وتنمية المهارات، ومن ثم يجب الاهتمام بإعداد رأس المال البشري عن طريق الاهتمام بالأنظمة التعليمية، فعلى المدارس والجامعات إعداد الطلاب للوظائف التي لم يتم إنشاؤها بعد والتقنيات التي لم يتم اختراعها بعد والمشاكل التي لم نقم بحلها (Shahroom & Hussin, 2018, 318).

ثانياً: متطلبات الثورة الصناعية من التعليم:

يعد رأس المال البشري من أهم الموارد المتاحة لأى مجتمع، فعلى الرغم من ظهور التكنولوجيا والتى يخشى البعض من قدرتها على أن تحل محل الإنسان بشكل أو باخر، إلا أن الأفراد لا يزالون هم العنصر الأهم، وتعلق البلدان التي يتسم اقتصادها بالعولمة ويعتمد على التشغيل الآلى أهمية كبيرة على القدرات البشرية التي لا يمكن أن

تحاكيها الآلات بالكامل (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٩، ٥٥). فهناك بعض المهارات التي لا يستطيع الذكاء الاصطناعي والروبوتات الحصول عليها، فلا يزال البشر متميزون في المهارات البشرية ذات القيمة العالية، مثل القيادة والإبداع والذكاء العاطفي والأحكام التقديرية ونقل المعرفة، وسيظلون متميزين في هذه الجوانب حتى مع استحواذ الذكاء الاصطناعي وعلم الروبوتات على الكثير من جوانب الحياة - وهذه المهارات التي سيبحث عنها أصحاب العمل في المستقبل لتلبية متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، ومن ثم فيجب تسليح الأفراد بهذه المهارات (الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، ٢٠١٩، ١١) (Al-Roubaia, 2019, 1535).

وفي هذا السياق أشار تقرير مجموعة البنك الدولي إلى (٢٠١٩، ٧٢) أن تتميمية أسس قوية للمهارات المعرفية المتقدمة والمهارات الاجتماعية والسلوكية، والمهارات التي تتتبّع بالقدرة على التأقلم تتشكل خلال التعليم الابتدائي والثانوي، ومن ثم فالتعليم في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة لم يعد يكتفى بإتاحة الفرص للتلاميذ والطلاب بأن يمرّوا في الامتحانات بقدر ما أصبح الهدف الأساسي له، هو تمكينهم من أن يتّعلّمون كيف يتعلّموا، فاكتساب مهارات جديدة باستمرار تسمح لصاحبها بأن يتوافق مع الشروط الجديدة المطلوبة للحصول على عمل مرغوب فيه في سوق العمل، لهذا يشهد القرن الحادى والعشرين إلقاء مسؤولية التعليم والتعلم على المتعلم نفسه، وعليه أن يجدد من مهاراته ويرتقى بها (نادية جمال الدين، ٢٠١٨) وتضييف(36) Shedid لأن الأميون في القرن الحادى والعشرين ليس من لا يستطيعون القراءة والكتابة بل أولئك الذين لا يستطيعون التعلم وإعادة التعلم. ومن ثم يجب أن يطور التعليم من أهدافه ومناهجه وطرق التدريس ليستطيع أن يحقق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وذلك من خلال:

– تنمية مهارات القرن الحادى والعشرين:

أشار كل من Albert and Cuenca (2019) إلى أن من أهم متطلبات الثورة الصناعية الرابعة من التعليم أن نعلم أو لادنا كيفية التعلم، فيجب أن تغير طرق التدريس من الحفظ والتلقين ونقل المعرفة إلى تشجيع إعادة بناء المعرفة، وأن تهتم جميع المدارس بتنمية المهارات الناعمة Soft Skills بجانب المهارات الصلبة Hard Skills

وفي هذا السياق أكد Dabbagh (2018, 24) أنه يجب أن تحدث ثورة فى التعليم لتحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وذلك بالتركيز على تنمية المهارات والكفايات، والتى من أهمها الإبداع البشرى والتفكير النقدى والمرونة، والعمل التعاونى، ويوضح جدول (٢) أهم المهارات التى يكاد يوجد إجماع على أهميتها فى القرن الحادى والعشرين.

جدول رقم (٢)

مهارات صلبة	مهارات ناعمة
- لغة الأم	- التفكير الناقد / حل المشكلات
- اللغة الإنجليزية	- التواصل الشفهي
- القراءة والفهم	- التواصل الكتابى
- الكتابة	- العمل التعاونى والعمل فى فريق
- الرياضيات	- تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها
- العلوم	- التعلم مدى الحياة
- الاقتصاد	- القيادة
- الإنسانيات والفنون	- التجديد والابتكار

مهارات صلبة	مهارات ناعمة
- اللغة الأجنبية	- إدارة الذات
- التاريخ والجغرافيا	- المهنية وأخلاقيات العمل
-	- الأخلاق والمسؤولية الاجتماعية

المصدر: نادية جمال الدين، ٢٠١٨، ٥٧.

ويقسم البعض المهارات الناعمة إلى ثلات فئات عريضة وهي:

- ١- مهارات التعلم والإبداع.
 - ٢- مهارات الثقافة الرقمية.
 - ٣- مهارات المهنة والحياة.
- ١- مهارات التعلم والإبداع**

وتنقسم إلى (بيرني ترلينج و تشارلز فادل، ٢٠١٣، ٥٣ - ٥٨) :

(2019, 109)

- مهارات التفكير الناقد و حل المشكلة: والتي تعد من أسس التعلم في القرن الحادي والعشرين، ويمكن تعلم مهارات التفكير الناقد و حل المشكلة من خلال نشاطات وبرامج متنوعة عن الاستقصاء و حل المشكلة، ويمكن تعميمها بأقصى درجة من الفاعلية من خلال مشاريع تعلم هادفة تعتمد على إثارة الأسئلة والمشكلات.
- مهارات الاتصال والمشاركة: وهي لا تقتصر على مهارات الاتصال التقليدية، مثل التحدث الصحيح والقراءة المتمكنة والكتابة الواضحة، ولكن تضم أيضاً مهارات الاتصال الرقمية، ويمكن تعلم هذه المهارات من خلال الاتصال والتعاون المباشرين مع الآخرين.

- الابتكار والإبداع: مهارات الإبداع يمكن تمييزها مثل العديد من المهارات الأخرى خلال الممارسة بمرور الوقت، ومن خلال مشاريع تتطلب من الطلاب اختراع حلول لمشكلات واقعية.

٢- مهارات الثقافة الرقمية:

تعد المهارات الرقمية من المهارات الأساسية لعصر الثورة الصناعية الرابعة، ففي المملكة المتحدة أجمع ٩٩٪ من المعلمين على ضرورة تدريب الطلاب على المهارات الرقمية، وعلى ضرورة أن تصبح جزءاً من المناهج الدراسية ولتنمية مهارات الثقافة الرقمية لدى التلاميذ يجب تنمية كل من:

- الثقافة المعلوماتية، والمقصود بها الوصول إلى المعلومات وتقويمها وإدارتها بشكل جيد.

- الثقافة الإعلامية: والمقصود بها الوصول إلى الرسائل وتحليلها وتقويمها وإنتاجها في صيغ متعددة. وقد يتطلب الأمر مستوى عالياً من الثقافة الإعلامية لاختيار الوسيلة المناسبة لموضوع معين، وتصميم وإنتاج صفحات الشبكة العنكبوتية والرسوم المتحركة.

ثقافة تقنيات المعلومات والاتصال: وتعتبر تقنيات المعلومات والاتصال هي الأدوات الجوهرية للقرن الحادى والعشرين، ومن ثم تعد مهارات استخدام هذه التقنيات من أهم المسارات لإعداد المواطنين الرقميين (World Economic Forum, 2020).

٣- مهارات المهنة والحياة

وتنقسم إلى (بيرنى ترلينج وتشارلز فادل، ٢٠١٣، ٥٣-٥٨):

- مهارات المرونة والتكيف: لقد أصبحت المرونة والقدرة على التكيف من المهارات الجوهرية للتعلم والعمل والمواطنة، إن السرعة الكبيرة للتغير التقنى تجبرنا جميعاً

على التكيف بسرعة مع الطرق الجديدة للاتصال والتعلم والعمل والحياة، ومن ثم يجب أن يكون الطلاب قادرين على التكيف مع التغير وأن يتعاملوا بإيجابية مع المعوقات.

- مهارات المبادرة والتوجيه الذاتي: يجب مساعدة الطلاب ليصبحوا أكثر اعتماداً على الذات وأكثر استقلالية كمتعلمين، وتساعد التقنية حالياً على توفير ثروة من أدوات الخدمة الذاتية للبحث والتعلم على الإنترنط.

- مهارات التفاعل الاجتماعي والتفاعل متعدد الثقافات: تعد مهارات التفاعل الاجتماعي والذكاء العاطفي، والتفاعل متعدد الثقافات من المهارات الأساسية في عصر الثورة الصناعية الرابعة، ويتطور الطالب الآن بنجاح مهارات التفاعل الاجتماعي والتفاعل متعدد الثقافات على الإنترنط ووجهًا لوجه.

- مهارات القيادة والمسؤولية: ويمكن تربية تلك المهارات من خلال مهارات الاتصال ومهارات حل المشكلات.

- مهارات الإنتاجية والمساءلة: ويمكن تربيتها عن طريق الاهتمام بإدارة الوقت والمشاريع وتنفيذ المهام المتعددة واحترام وتقدير اختلاف الرأي وتحمل المسؤولية. ومن ثم يجب على المسؤولين عن التربية صياغة نظم التعليم لتتمكن من اكتساب الطلاب مهارات القرن الحادي والعشرين، والتي لا تمكنهم من اكتساب المعرفة فقط، بل القدرة على إنتاج المعرفة وتطبيقاتها في نواحي الحياة المختلفة، كما تمكن المتعلم من التعلم والإنجاز في المواد الدراسية وتساعدهم على بناء الثقة والإبداع والابتكار والقيادة والمشاركة بفاعلية في الحياة المدنية.

٢- تنمية القيم الأخلاقية:

يرى العديد من الباحثين أنه على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة، إلا أنه يمكن لهذه التكنولوجيات أن تؤثر سلباً على المجتمع كما يلى:

- التطويق لأغراض إرهابية، فقد أشارت بعض التقارير إلى نجاح تنظيم داعش في استخدام الطائرات بدون طيار.
- اختراق المجتمعات: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في اختراق خصوصية المجتمعات والتأثير على منظومتها القيمية، عبر تطبيقات دراسة أنماط الاستهلاك والتفكير والتفاعل، ثم نشر الأكاذيب والتقارير المزيفة، والتأثير على الرأي العام.
- تراجع المسئولية الأخلاقية: يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى غياب المسئولية الأخلاقية والقانونية خاصة في ظل الصراعات والنزاعات المسلحة، حيث لا تراعي هذه التقنيات الأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية التي تفرض التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، ففي الوقت الذي يمكن فيه العنصر البشري من تحديد أهدافه بما لا يخالف الأعراف الدولية ويتفق مع القانون، تفشل الروبوتات والأسلحة ذاتية التشغيل في استشعار الفرق بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية.
- استخدام سيارات القيادة الذاتية في بعض العمليات الإرهابية، والجدل حول المسئولية القانونية عن المخالفات والحوادث التي ترتكبها (جمال دهشان، ٢٠١٩، ١١-١٢).
- تؤدي تقنيات المعلومات والاتصالات إلى تكثيف المخاطر التقليدية المتعلقة بالطفلة - مثل التنمّر، وتغذي أشكالاً جديدة من الاعتداء على الأطفال واستغلالهم.
- يمكن للمتصدين الاتصال بسهولة أكبر بالأطفال الغافلين من خلال ملفات شخصية زائفة أو عبر الملفات الشخصية الم Kushوفة (اليونسيف، ٢٠١٨، ٢).

ومن ثم يجب أن تفهم الحكومات ما هو المقصود بالقيم الجديدة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، والوصول إلى اجتماع مجتمعي حول الأخقيات والقيم الازمة لحماية المجتمع من آثار التقنيات الحديثة وتنميتها لدى الطلاب.

٣- تصميم المناهج وفق منهج *Math (STEM)*

يعد منهج (STEM) من المناهج ذات التصميم المدمج الذي يعتمد على إزالة الحاجز بين مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ويؤدي هذا الدمج إلى الابتكار والإثارة والتفكير الناقد، والتطبيق العملي المبني على أساس صحيحة، مما يساعد على الرابط بين ما يتعلمته الطالب في المدرسة وما يراه في الواقع، ولقد ثبتت فعاليته من خلال التجارب التي تمت في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، الأمر الذي جعل منهج (STEM) من أهم الاتجاهات والمداخل العالمية في تصميم المناهج الدراسية (حسين محمد مسعود وثبتت سعيد، ٢٠١٧، ٢٧)، فهو منهج يعتمد على التعلم من خلال تطبيق الأنشطة العلمية التطبيقية من خلال توظيف المعرفة الرياضية والعلمية والهندسية مع أنشطة التكنولوجيا الرقمية بصورة متمرزة حول المتعلم من خلال طرح العديد من المشكلات التي تعتمد في حلها على أسلوب الاستكشاف، وهناك ستة أساس يجب مراعاتها عند تصميم تلك المناهج وهي (نجوى بنت عطيان، ٢٠١٨، ١٢٢):

- التكامل بين العلوم والتكنولوجيا والتصميم الهندسي والرياضيات، ويتضمن هذا الأساس المفاهيم الكبرى ذات الطبيعة البنية والمتداخلة بين أساسيات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتوفير مجموعة من الأنشطة البنية التي تحقق التكامل بين هذه المواد.

- إجراء عمليات الاستقصاء وتنمية التفكير العلمي والابتكار مع توفير المصادر التعليمية المناسبة.
- تدعيم التعليم باستخدام القدرات التكنولوجية والكمبيوتر، فيجب توظيف التعليم الإلكتروني سواء كان بشكل متزامن أو غير متزامن.
- اعتماد المنهج على التصميم الهندسي لحل المشكلات الواقعية، واستخدام المهارات الرياضية الحسابية والخوارزميات لمعرفة أساسيات فروع التصميم الهندسي.
- استخدام طرق التقويم الشامل، فيجب الاعتماد على تقويم الأداء والتصميم والحلول لكل مشكلة من المشكلات المنهج.
- ربط الطالب ببيئته ومجتمعه المحلي.

وفي هذا السياق أشار كل من "بيرنى ترلينج" و"تشارلز فادل" (٢٠١٣) إلى أنه لكي نستطيع أن نعد طلابنا على أفضل وجه لمستقبل عمل ليس موجوداً بعد ووظائف لم تخترع بعد، ولاقتصاد يلائم أشياء لم تبتكر بعد، وأن نهتم بتطبيق منهج STEM وقد اتجهت معظم الدول المتقدمة إلى تطبيق هذا المنهج في التعليم قبل الجامعي، حيث أنه ينمى الاستعداد للإنتاج المعرفي والصناعي في مجالات الهندسة والعلوم والرياضيات والเทคโนโลยيا.

٤- استخدام طرق تدريس تعتمد على الأسئلة وحل المشكلات والمشاريع التعاونية:

يعد استخدام طرق التدريس المعتمدة على الأسئلة وحل المشكلات والمشاريع التعاونية من الأهداف الأساسية لأغلب نظم التعليم للانتقال من نموذج القرن العشرين إلى نموذج القرن الحادى والعشرين، حيث تعد الأسئلة وحل المشكلات أقوى أسلوبين طورهما الجنس البشري حتى الآن لتحصيل المعرفة الجديدة، وابتكار طرق جديدة للحياة، إن

الرحلة لاكتشاف إجابات للسؤال لماذا أو ابتكار حلول للأسئلة كيف؟ هى خبرات تعلم أصيلة تعمق الفهم وتصقل المهارات، وتتوفر رضا عاطفياً، وتكتشف عن طرق جديدة للعمل والتعليم. كما تعد مشاريع التعلم المعتمدة على مراحل دورة المشروع وهى (التعرف، والتخطيط، والتنفيذ، والمراجعة) من أقوى أساليب التدريس التى تساعد على تنمية مهارات القرن الحادى والعشرين، فهى تساعده على تنمية مهارات حل المشكلات والاتصال والتعاون وثقافة المعلومات والمرونة والتكيف والتوجيه الذاتى والقيادة والتفكير النقدى. وترى الأدبيات فى هذا المجال أنه يجب تخصيص ٥٥٪ من وقت التعلم لنشاطات الاستبطاط وحل المشكلات ومشاريع التعلم التعاونى، و ٥٥٪ يخصص لطرق التدريس التقليدية (بيرنى ترلينج وشارلز فادل، ٢٠١٣، ١٠٣: ١٣٠) (فرانك ويثرو، هارفى لونج وجارى ماركس، ٢٠٠٨، ٩٥).

٥- التقييم:

لا يقتصر تقييم إنجاز التلميذ على الاختبارات التقليدية فقط، بل تستخدم كثير من مدارس الدول المتقدمة التقييم المعتمد على الأداء. وذلك عن طريق عمل ملفات تقييم لكل شيء خاص بالتلמיד، من الكتابة إلى تفسيرات للكيفية التي توصل بها التلميذ إلى الإجابة الصحيحة أو غير الصحيحة عن الأسئلة المختلفة (فرانك ويثرو، هارفى لونج وجارى ماركس، ٢٠٠٨، ١٠٧) وبضيف كل من بيرنى ترلينج وشارلز فادل (٢٠١٣، ١٢٩) إن التقويم الشامل للتلמיד يجب أن يشمل أيضا على:

- اختبارات مقالات مطولة.
- استخدام تقارير الملاحظة التى تدون من قبل المعلم.
- استطلاعات رأى فورية على الإنترت، واختبارات قصيرة.
- متابعة التقدم فى حل المشكلات والمحاكاة والتصميم على الإنترت.

- تقويم الحقيقة الوثائقية للمشروع الذى يقوم به الطالب
- تقويم الخبراء لخدمات يقدمها الطالب للمجتمع.

وذلك يمكن استخدام التقارير التراكمية من التقويم التكويني كجزء من التقويم الإجمالي.

٦- التعلم للحياة ومدى الحياة

يؤكد كل من "دونا أوتشيدا" و"مارفين سيترون" و"فلوريتا ماكينزى" (٢٠٠٤، ٦٥) أنه يجب على المدارس مساعدة النشء في العثور على هدف حياتهم ومن ثم فيجب على المدارس إشراك التلاميذ والآباء والمجتمع المحلي في عملية وضع الأهداف، كما يجب غرس رغبة حب التعلم ومواصلة التعلم مدى الحياة لدى التلاميذ، وذلك عن طريق تنمية المهارات التي تساعد على التعلم مدى الحياة، حيث أن قوة العمل في عصر الثورة الصناعية الرابعة تحتاج إلى أفراد يتمتعون بالقدرات والمهارات والمعارف التي تمكّنهم من العمل معاً في فرق لإنجاز المهام المطلوبة. ويعنى هذا أن يتسم الأفراد بالمثابرة، وأن يتوافر لديهم حب الاستطلاع، الذي يقودهم لحل المشكلات ويشير خيالهم، وأن يحتفظوا بدرجة عالية من المرونة والتفكير الناقد والمثابرة. لذلك تصبح رعاية المتعلمين المؤهلين مدى الحياة أمراً ضرورياً. ومن ثم يجب على المدارس تنمية المهارات التي تساعد على التعلم مدى الحياة، وفي هذا الصدد قامت المملكة المتحدة بالتعاون مع القطاع الخاص بتمويل مشروع لتنمية مهارات التعلم مدى الحياة لتلاميذ المدارس الإعدادية والثانوية بالمملكة، وقد حدد المشروع ثمانية مهارات أساسية تساعد على التعلم المستمر وهي، حل المشكلات، الإبداع، المرونة، التعاون، القيادة، الاستماع، المثابرة، تقديم الأبحاث، وتم تحليل كل مهارة إلى خطوات قابلة للتعلم، ولعب القطاع الخاص دوراً أساسياً في تحديد

ذلك المهارات باعتبارها من المهارات الأساسية اللازمة لوظائف المستقبل (World Economic Forum, 2020, 24)

٧- المعلم:

إن من أهم العوامل حسماً في نجاح العملية التعليمية نوعية المعلم، ويحتاج المعلمون في عصر الثورة الرابعة إلى مزيد من التنمية المهنية ومزيد من الخبرات. ويرى جمال دهشان (٢٠١٩ب، ٣١٥٧، ٣١٥٨) أن أدوار المعلم في ضوء هذه الثورة قد تغيرت، فلم يعد المعلم هو الشخص الذي يصب المعرفة في أذهان طلابه، وأنه المرسل لهذه المعرفة، ولكنه أصبح الإنسان الذي يستعمل ذاته بكفاءة وفاعلية من أجل مساعدة طلابه ليساعدوا أنفسهم، فهو يسهل العملية التعليمية ولا يحثها، يدير الموقف التعليمي ولكن لا ينشئه، يوجه ويرشد ولا يلقن ويحفظ، كما أن تأثير المعلم في الطالب لا يقتصر على الجانب المعرفي فقط، ولكنه أيضاً يعني بالجانب الانفعالي والحركي، أي بتكونين الاتجاهات وتنمية المهارات، ليحقق النمو المتكامل لللهميذ، وأصبح ينظر للمعلم أيضاً على أنه المصمم للمنظومة التعليمية داخل المدرسة، من حيث تحديد وتنظيم الأهداف والخبرات والمواقف التعليمية، واختيار أنساب الوسائل التعليمية لتحقيق هذه الأهداف، ووضع إستراتيجية يمكن استخدامها في حدود الإمكانيات المتاحة له داخل البيئة المدرسية، وعليه أن يتعامل مع تكنولوجيا التعليم الحديثة، والتي أصبحت جزءاً أساسياً من المؤسسة التعليمية العصرية، كالكمبيوتر وشبكة الإنترن特.

ومن ثم يجب إعادة النظر في إعداد وتدريب المعلم بشكل خاص في ظل متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

وأخيراً فإن تحصيل الطالب في ضوء الثورة الصناعية الرابعة يزداد عندما تكون التقنية مدمجة مع محتوى دراسي ثري ومبادئ تعلم قوية وتدريس على الجودة ونظام

متناقض من التقويم والمعايير وخبرات تعلم ذات جودة ووجهة لمقابلة حاجات كل طفل ومعلم متمكن من العملية التعليمية.

ومن ثم أصبح من الضروري تهيئة الطلاب وتدريبهم على مهارات الثورة الصناعية الرابعة، وإمدادهم بالعلوم والقيم والمهارات التي تساعدهم على تخطي العقبات والأزمات المقبلة، فالثورة الصناعية الرابعة قد قدمت انطلاقة مادية واسعة تتطلب المزيد من التعليم والتعلم والعلم للحفظ عليها، فيجب أن نعيد النظر في التعليم، لا من أجل تغيير نظامه، ولكن من منظور تطويره وإصلاحه لتحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، ولقد أشار تقرير اليونيسف (٢٠١٧، ٣٨) إلى أهمية اكتساب الأطفال للمهارات الازمة للازدهار في الثورة الصناعية الرابعة، وأن هناك أربع مجموعات من القدرات ينبغي أن يكون التلاميذ قادرین عليها:

- الوصول للبيئات الرقمية وتشغيلها بأمان وفاعلية.

- تقييم المعلومات بشكل نقدي.

- التواصل بأمان ومسؤولية وفاعلية عبر التقنية الرقمية.

- إنشاء المحتوى الرقمي.

ثالثاً: الوضع الراهن لمنظومة التعليم قبل الجامعي (الماهية - التوجهات -

المشكلات)

١- ماهية التعليم قبل الجامعي:

يُعد التعليم قبل الجامعي من أهم المراحل التعليمية في إعداد رأس المال البشري، حيث أنه المسؤول الأول عن تنمية المهارات المختلفة لدى الطالب. ويقصد بالتعليم قبل الجامعي بأنه النظام التعليمي الرسمي، الذي ينتظم الطالب به حسب أعمارهم في صفوف ومراحل متعاقبة، وكل مرحلة تهدف إلى إعداد الطالب للمرحلة التي تليها، ويتسم التعليم

بالتنظيم وفق قواعد مقتنة في الدراسة والتقويم وممارسة الأنشطة التربوية (مصطفى عبد القادر وآخرون، ٢٠٠٤، ٦٣). ويأتي التعليم في صدارة أولويات الحكومة المصرية، إذ ينص دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤) على ضرورة توسيع نطاق معدلات الالتحاق بالتعليم العام والتعليم الفني، وضمان جودتها بما يتسم بالمعايير الدولية، ويفرض أن يكون الحد الأدنى للإنفاق العام على التعليم ٤% من إجمالي الناتج القومي، ويعتمد على الالتزام بالتطوير المهني للمعلمين وحقوقهم، ويشدد على هدف القضاء على الأمية الأبجدية والرقمية، وينص على حق الأطفال في التعليم المبكر حتى سن السادسة (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤). وأهم ما يميز التعليم قبل الجامعى المصرى ما يلى:

- السلم التعليمي: ويكون السلم التعليمي للتعليم قبل الجامعى من عدة مراحل

دراسية على النحو التالي:

أ. مرحلة رياض الأطفال: تتمثل في المرحلة العمرية من ٤-٦ سنوات ولكنها ليست جزءاً أساسياً من السلم التعليمي بمعنى أن الانتمام في هذه المرحلة لا يعتبر شرطاً مسبقاً للقبول بالمرحلة الابتدائية.

بـ. مرحلة التعليم الأساسي: وتهدف إلى تنمية قدرات واستعداد التلاميذ وابشاع ميلهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية. وتنقسم مرحلة التعليم الأساسي إلى حلقتين، الحلقـة الأولى من التعليم الأساسي (المرحلة الابتدائية) وهي تنتظر المرحلة العمرية من ٦ إلى ١٢ سنة، والحلقة الثانية من التعليم الأساسي (المرحلة الإعدادية) وتنتظر المرحلة العمرية من (١٢-١٥ سنة).

والأطفال الذين تتجاوز السن لالتحاق بالتعليم الابتدائي أو تسربوا منه، فيتم توجيههم لالتحاق بمدارس الفصل الواحد أو مدارس المجتمع، وهي مدارس حكومية تابعة

لنظام التعليم العام، وتعرف بمدارس الفرصة الثانية، والتعليم الأساسي تعليم مجاني وإلزامي.

جـ مرحلة التعليم الثانوى: بناطر التعليم الثانوى المرحلة العمرية من سن ١٥-١٧ سنة، وهناك ثلاثة مسارات للتعليم الثانوى، العام، الفنى، المهى المزدوج والمتمثل في مدارس مبارك كول. ويتضمن التعليم الفنى أربعة مجالات مختلفة هي (صناعى - زراعى - تجاري - فندقى) (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤، ١٦-١٧).

وقد أضاف دستور ٢٠١٤ المرحلة الثانوية إلى التعليم الإلزامي، ومن ثم أصبح التعليم الإلزامي يضم التعليم الأساسي والتعليم الثانوى بشقيه العام والفنى (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤، ١١).

وتتضمن البرامج المدرسية في مرحلة ما قبل التعليم الجامعى لإشراف ورقابة وزارة التربية والتعليم. وتمتلك مصر أكبر نظام تعليمي في الشرق الأوسط، إذ يضم التعليم قبل الجامعى ٢٣,٥٧٦ مليون طالب بالمدارس الحكومية والخاصة، والخدمات التعليمية تقدمها أكثر من ٤٧,٩٧ ألف مدرسة حكومية و٨,٥٩٧ ألف مدرسة خاصة. ويقترب عدد معلمي المدارس الحكومية من المليون، بينما يبلغ عدد معلمي المدارس الخاصة ٩٥,٧٦٤ ألف معلم (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٩).

وتتقسم المدارس في مصر إلى مدارس حكومية ومدارس خاصة:

أـ امدادات الحكومية:

وتتقسم إلى:

- مدارس حكومية مجانية: وسياسة القبول بها تعتمد على السن فقط، فلا تشرط التحاق التلميذ بمرحلة رياض الأطفال للقبول بها، وسن الالتحاق بها ست سنوات، وهي مرحلة إلزامية ومجانية تبعاً للدستور المصري.

- المدارس التجريبية للغات:** وتكون فيها مادتى العلوم والرياضيات باللغة الإنجليزية، وتشترط للالتحاق بها حصول الطفل على المستوى الأول والثانى من رياض الأطفال، وهى ليست مجانية.
- المدارس التجريبية المستقبل:** بدأت وزارة التربية والتعليم فى إنشاء المدارس التجريبية للمستقبل فى عام ٢٠٠٤، وكانت شروط القبول بها تعتمد على، الحصول على المستوى الأول والثانى من رياض الأطفال وإجراء مقابلات شخصية مع أولياء الأمور واختبارات للطلاب. وهى ليست مجانية.
- المدارس المصرية اليابانية:** تم افتتاح المدارس المصرية اليابانية فى العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ وقد بلغت عدد المدارس اليابانية ٣٥ مدرسة فى العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠١٩، وقد تبنت الوزارة مشروع المدارس اليابانية، وتطويع التجربة اليابانية فى التعليم لتطبيقها فى التعليم عقب زيارة الرئيس السيسى لليابان، وتتبع هذه المدارس وزارة التربية والتعليم، وتخضع للإشراف الفنى المباشر لمدير المشروع المصرى اليابانى، ويتم تطبيق المناهج المصرية الجديدة بها (٢٠) بالإضافة إلى أنشطة التوكاتسو، والدراسة فى هذه المدارس باللغة الإنجليزية، وتبلغ مصروفات الطالب بها ١٠٠٠ جنية مصرى (سامية أحمد، ٢٠٢٠، ٥٦٩).
- مدارس المتفوقين STEM:** تم إنشاؤها فى عام ٢٠١١ انطلاقاً من أن الموهبة والتفوق ذات قيمة لها كيانها فى المجتمع، ويلتحق بها الطالب بعد حصوله على الصف الثالث الإعدادى، وهى تهدف إلى رعاية المتفوقين فى العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا، وتهتم بتنمية قدرات الطلاب وتطبيق مناهج وطرق تدريس جديدة تعتمد على المشروعات، كما تهتم بتنمية مهارات

التفكير الناقد والإبداعي لدى الطلاب، وهى ليست مجانية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤، ٣٠).

ب- المدارس الخاصة:

يشكل التعليم الخاص ١٥% من نظام التعليم فى مصر وتوجد ثلاثة أنواع من المدارس الخاصة بمصر وهى (البنك الدولى، ٢٠١٧، ٤):

- المدارس الخاصة العادية: وتعتمد على المناهج الدراسية الوطنية، غير أنها تعطى اهتماماً أكبر لاحتياجات الطلاب في مجال التعليم، وتخصص موارد أكثر نسبياً من المرافق والمباني المدرسية.

- المدارس الخاصة للغات: وتقوم بتدريس المناهج الوطنية، ولكن التدريس بها يكون باللغة الإنجليزية (أو الألمانية أو الفرنسية) بالإضافة إلى الفرنسية أو الألمانية كلغة ثانية.

- المدارس الدولية: تقوم بتدريس مناهج غير وطنية، وتقدم شهادات دولية لإتمام الدراسة، منها دبلومة المدارس الأمريكية العليا ودبلومة الثانوية الإنجليزية، والبكالوريا الفرنسية، وتوجد بمصر ٢٠٠ مدرسة دولية.

٢- توجهات الدولة في تطوير التعليم:

من التعليم قبل الجامعى بالعديد من الجهود لمحاولة إصلاحه، فمنذ التسعينيات عندما أعلن الرئيس السابق (حسنى مبارك) أن التعليم قضية أمن وطنى، أصبحت قضية التعليم مسئولية قومية ومشتركة بين فئات المجتمع وشرائحة، وفي ضوء هذا الشعور بالمسئولية القومية سعت وزارة التربية والتعليم لحشد وتعبئة الطاقات والإمكانات على المستوى القومى، بما يمثل نوعاً من المشاركة المجتمعية التي تؤكد تحقيق هذا التوجه فى التحول من أن يكون التعليم مسئولية تنفيذية للوزارة إلى أن يصبح مسئولية قومية

ومجتمعية. ومن ثم أصبح التعليم في مصر منذ التسعينيات المشروع الأكبر لمصر (وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٢) وقد قامت وزارة التربية والتعليم باعتبارها المسئولة الأولى عن تطوير التعليم بالعديد من المجهودات لتطوير التعليم قبل الجامعي والتي كان من أهمها.

في فترة التسعينيات (١٩٩٠-٢٠٠٠):

قامت الوزارة في تلك الفترة بوضع وثيقة لتطوير التعليم بمصر بعنوان "مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل"، ثم واصلت الوزارة إصدار تقارير سنوية لرصد الإنجازات التي تحفظت في تلك الفترة والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتنفيذ أهدافها وكان من أهم ملامح تلك الفترة:

- أ- وضعت الوزارة خطة شاملة لتطوير التعليم باستخدام التكنولوجيا من خلال مسارين متوازيين.

- مسار أفقى: وذلك بنشر الأجهزة والمعدات الالزمة والوسائل المتعددة ومعمل العلوم المطورة، وقاعات استقبال بث القوات التعليمية فى جميع المراحل التعليمية.

- مسار رأسى: وذلك برفع كفاءة وتحديث الأجهزة المتوفرة فى المدارس (وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٩، ٦).

ب- الاهتمام بتطوير المناهج لمواجهة المتغيرات المعاصرة والتحديات المستقبلية والعلومة والتطور التكنولوجي والتدفق المعلوماتى.

ج- إقامة العديد من المؤتمرات لمناقشة تطوير التعليم وإصلاحه، وقد بدأت هذه المؤتمرات بالمؤتمرات القومية لتطوير مناهج التعليم الابتدائى، عام ١٩٩٣ ثم المؤتمرات

- القومى لتطوير التعليم الإعدادى عام ١٩٩٤، ثم المؤتمر القومى لتطوير المعلم وتدريبه ورعايته عام ١٩٩٦ (وزارة التربية التعليم، ١٩٩٦، ٥٣).
- د- إنشاء مدارس المجتمع لاستيعاب الفتيات الالاتى لم تشملهن الخطة التعليمية ومازلن فى سن الإلزام واللاتى تسربن من المدارس الابتدائية، كما تم إنشاء مدارس الفصل الواحد.
- ه- الاستفادة من الخبرات العلمية والتعاون الدولى، وذلك لتحسين التعليم وتطويره.
- و- قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء عدة مراكز للمساهمة فى تطوير التعليم ومن أهمها، مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية فى عام ١٩٨٨ وتحددت مهامه عام ١٩٩٠، المركز القومى لامتحانات والتقويم التربوى ١٩٩٠، ومركز التطوير التكنولوجى ١٩٩٧ كوعاء يشمل خطط التطوير التكنولوجى فى كافة قطاعات الوزارة (وزارة التربية والتعليم، ١٩٩١، ٩٥).
- ي- إنشاء شبكة قومية للتعليم عن بعد (الفيديوكونفرانس) مرتبطة بجميع محافظات الجمهورية لتدريب المعلمين، بالإضافة إلى إرسال المعلمين إلى بعثات خارجية للرفع من مستواهم التعليمي فى مجالات العلوم والرياضيات واللغتين الإنجليزية والفرنسية.

فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠:

كان من أهم الاتجاهات الحديثة التى واجهت التعليم فى تلك الفترة تحقيق الجودة فى التعليم وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى العملية التعليمية (عائشة محمد، ٢٠١٨، ١٦٥)، وبالفعل قامت وزارة التربية والتعليم بالعديد من الإصلاحات لتطوير التعليم من أهمها:

- مواصلة دعم البنية الأساسية لتحقيق التعليم للجميع.

- الاهتمام بذوى الاحتياجات الخاصة.
 - الاستثمار فى الطفولة المبكرة.
 - تطوير المناهج والمواد التعليمية.
 - توسيع قاعدة المشاركة الاجتماعية.
 - التوسيع فى استخدام التكنولوجيا والتعليم الإلكترونى.
 - بناء المعايير القومية للتعليم وتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمى.
 - قامت الوزارة بتأسيس مشروع لوضع معايير قومية للعملية التعليمية، وتم تشكيل اللجنة العليا للمعايير القومية برئاسة وزير التعليم كما أنشئت لجنة للاعتماد التربوى (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣، ١٨٠ : ١٨١).
 - تم تأسيس مشروع التعليم الإلكترونى، حيث قامت الوزارة بإدخال التعلم الإلكترونى إلى جميع مدارس مرحلة التعليم الإعدادى، وكان الهدف من المشروع إنشاء بيئة تعليمية غير نمطية تعمل على توافر خدمات التعليم المتميز وتقعيل مبدأ التعليم الذاتى (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣، ١٤٥).
 - تم تأسيس مشروع الحكومة الإلكترونية، وذلك لربط مدارس الجمهورية مع ديوان الوزارة، وربطها مع بعضها البعض من خلال شبكة الإنترنت (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢، ١٢٠).
 - التأكيد على التوسيع فى اللامركزية من خلال تقويض السلطة إلى ما من هو أكفاء (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣، ١١١-١١٢).
 - الاهتمام بالمعاقين.
- وفي ٢٠٠٥/١٢ تولى يسرى الجمل وزارة التربية والتعليم، وتم وضع بعض الإجراءات لتطوير التعليم منها:

- إنشاء وحدة السياسات والتخطيط الإستراتيجي بالوزارة وتتولى اقتراح السياسات المستقبلية والخطط الإستراتيجية والبرامج المنفذة لها.
- صدور القانون (٨٢) الخاص بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. وأصبح الإصلاح المتركز على المدرسة هو الطريق للحصول على الاعتماد التربوي.
- إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين ٢٠٠٧، وقد وضعت الوزارة في ذلك الوقت وثيقة السياسة التعليمية " مبارك والتعليم " ٢٠٠٦ وقد تضمنت ثلاثة أهداف أساسية للعملية التعليمية.
 - الاتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة.
 - الجودة الشاملة في التعليم.
 - كفاءة النظم المؤسسية.
- ثم وضعت الوزارة الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠١٢/٢٠١١، وتضمنت الخطة (١٢) برنامجاً لتحقيق أهداف السياسة التعليمية للتعليم قبل الجامعي وتم تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات:
 - المجموعة الأولى:** وهي التي تقدم الدعم الرئيسي لجودة العملية التعليمية للوصول إلى مستوى الأداء المتوقع. وتمثل هذه المجموعة في برنامج الإصلاح الشامل للمناهج وتقنولوجيا التعليم، وبرنامج الإصلاح المتركز على المدرسة، وبرنامج الموارد البشرية والتنمية المهنية.
 - المجموعة الثانية:** وهي المجموعة المتعلقة بالمراحل التعليمية ومنها: برنامج تطوير مرحلة رياض الأطفال، وبرنامج إصلاح المكون التعليمي للتعليم الأساسي،

وبرنامج تطوير المرحلة الثانوية، وبرنامج تعليم الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، وبرنامج التعليم المجتمعى للفتيات والأطفال خارج نظام التعليم.

المجموعة الثالثة: وهى البرامج المرتبطة بنظم وإدارة الإصلاح، برنامج التأصيل المؤسسى للامرکزية وبرنامج التطوير التكنولوجى ونظم المعلومات وبرنامج التطوير والمتابعة وبرنامج المبانى الدراسية.

في الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ :

لقد اتسمت تلك الفترة بعدم الاستقرار فى جميع المجالات، السياسية والتعليمية والاقتصادية نتيجة لمرور المجتمع المصرى بثورتين (يناير ٢٠١١، يونيو ٢٠١٣)، وقد تأثر النظام التعليمى بعدم الاستقرار فى تلك الفترة، حيث تناوب ثمانية وزراء على وزارة التعليم من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦ مما أثر على تطور التعليم وإصلاحه. وكان من أهم ملامح تطوير التعليم فى تلك الفترة:

- **الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤-٢٠٣٠):** وضعت الخطة ثلاثة أهداف أساسية لتطوير التعليم وهى:
 - إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان فى سن التعليم للالتحاق أو إكمال التعليم على مستوى فرعيه العام والفنى مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى.
 - تحسين جودة فعالية الخدمة التعليمية، من خلال توفير منهج معاصر وتكنولوجيا موظفة بكفاءة وأنشطة تربوية رياضية وغير رياضية، ومعلم فعال لكل طفل فى كل فصل، وقيادة فعالة فى كل مدرسة، وفرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم وإدارى ليقدم ويتميز.
 - تدعيم البنية المؤسسية وخاصة فى المدارس الفنية، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق الامرکزية على وجه يتضمن الحوكمة الرشيدة.

- رؤية مصر ٢٠٣٠: تهدف رؤية مصر إلى:
- تعليم عالي الجودة متاح للجميع مرتكز على المتعلم الممكّن تكنولوجيا وجودة الحياة المدرسية.
- تعليم يتميز بإطار مؤسسي و Cooke وعادل ومستدام.
- تعليم قادر على بناء الشخصية المتكاملة، واطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتر بذاته ومستير ومبدع ومسؤول وقابل للتعدديّة ويحترم الاختلاف وفخور بتاريخ بلاده وشغوف ببناء مستقبلها.

ما سبق نلاحظ التوجه الإيجابي للسياسات التعليمية والجهود التي بذلت في سبيل تنفيذ هذه السياسات منذ التسعينيات، وعلى الرغم من أن هناك بعض النتائج الإيجابية والتي من أهمها تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في مرحلة الإلزام، إلا أن معظم التقارير الدولية أشارت إلى انخفاض جودة التعليم قبل الجامعي في مصر، وأن هناك العديد من المشاكل والتحديات التي تعيق تطور التعليم في مصر وسوف نوضح في الجزء التالي أهم المشكلات التي تعيق تطور التعليم.

٣- مشكلات التعليم قبل الجامعي:

يعاني نظام التعليم المصري من العديد من المشاكل والتحديات، والتي تمثل عائقاً حقيقياً أمام العملية التعليمية وتطويرها، وبالتالي التحديث والتنمية الشاملة ومنها ما يلى:

- **كثافة الفصول:** يعد انخفاض كثافة الفصول من الأمور الهامة التي تساعد على جودة العملية التعليمية، حيث تؤدي إلى إتاحة مزيد من فرص التفاعل بين المعلم والتميذ وبالتالي من فعالية الأنشطة والتدريس. وقد بلغ المتوسط العام لكثافة الفصول في التعليم الحكومي ٥٣,٣٥ (تميذاً/ فصل) في المرحلة الابتدائية وذلك في العام الجامعي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، كما بلغ المتوسط العام لكثافة الفصول في

المرحلة الإعدادية ٤٨,٥٧ وفى المرحلة الثانوية ٤٣ وتعتبر هذه نسبة مرتفعة وبعيدة تماماً عن المعدلات العالمية، وخاصة أن مرحلة التعليم الأساسي هي المرحلة التي يكتسب فيها الطفل مفاهيمه وقيمه ومعارفه، وبالتالي تتطلب تفاعلاً أكثر بين التلميذ والمعلم والذى من المستحيل أن يتحقق مع هذه الكثافة، كما يلاحظ أن معدلات كثافة الفصول يتزايد، حيث كان متوسط كثافة الفصل في المرحلة الابتدائية في العام الدراسي ٢٠١٠/٤٣,٧٧ ثم أصبح في العام الدراسي ٢٠١١/٤٨,٣٨، ثم ٥٣,٣٥ في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠١٦ وهذا يشير إلى أن المشكلة تتزايد، وكذلك في المرحلة الإعدادية والثانوية، حيث كان معدل كثافة فصول المرحلة الإعدادية في العام الجامعى ٢٠١٠/٢٠١١ (٤١,٢١) تم أصبح في العام الدراسي ٢٠١٦/٤٤,٣٧ (٤٠١٧) وأصبح ٤٨,٥٧ في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ وهذا يبرر انخفاض جودة العملية التعليمية، فلا يمكن لأى معلم أن يستطيع التفاعل مع هذا الكم من التلاميذ، وأن يطبق طرق التعليم والتعلم التي تركز على التلميذ من تعلم نشط وتفكير ناقد وممارسة فعالة لأنشطة الصفية واللاصفية نظراً للكثافة الفصول.

- تعدد الفترات: تتعدد الفترات في التعليم قبل الجامعى الحكومى إلى ما يلى:
اليوم الكامل (٦) ساعات، الفترة الصباحية (٤-٥) ساعات، الفترة المسائية (٤)
ساعات، الفترتين (٤) ساعات لكل فترة، ويوضح جدول (٣) تعدد الفترات
الدراسية في المدارس الحكومية.

جدول (٣)

النسب المئوية لتوزيع المدارس حسب الفترات الدراسية

المرحلة الثانوية	المرحلة الإعدادية	المرحلة الابتدائية	رياض الأطفال	الفترة
١٢٦٤	٣٨٤٨	٦٠٣٨	٢٩٢١	يوم كامل
%٥٢,٤٠	%٣٦,١٧	%٣٦,٠٧	%٢٩,٣٧	
١٠٥٣	٥٤٩٣	٩١٢٦	٦٩٩٥	فترة صباحية
%٤٣,٦٥	%٥١,٦٤	%٥٤,٥٢	%٧٠,٣٤	
٤٥	١٠٥٧	٨٢٧	١٠	فترة مسائية
%١,٨٦	%٩,٩٣	%٤,٩	%٠,٩٩	
٥٠	٢٣٩	٧٤٦	١٨	فترتين
%٢,٠٧	%٢,٢٤	%٤,٤	%٠,١٨	
٢٤١٢	١٠٦٣٧	١٦٧٣٧	٩٩٤٤	المجموع

* وزارة التربية والتعليم ، ٢٠١٩-٢٠٢٠

يلاحظ من جدول (٣) أن نظام تعدد الفترات ما زال قائماً، حيث بلغ عدد المدارس الابتدائية الحكومية التي تعمل بنظام اليوم الكامل ٦٠٣٨ بينما بلغ عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين ممتدة ٧٤٦ وعدد المدارس التي تعمل فترة صباحية ٩١٢٦، كما بلغ عدد المدارس التي تعمل فترة مسائية ٨٢٧ وذلك في العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ومن ثم نجد أن نسبة المدارس التي تطبق اليوم الكامل تبلغ %٣٦,٠٧ فقط بينما تبلغ نسبة المدارس التي تطبق فترة صباحية ٥٤,٥٢، وتبلغ نسبة المدارس التي

تطبق نظام الفترتين ٤٤٪، وال فترة المسائية ٤٩٪، وبالطبع فإن تقلص اليوم الدراسي إلى ٤ - ٥ ساعات يؤثر على جودة العملية التعليمية، حيث يحرم الأطفال في المدارس المتعددة الفترات من ممارسة الأنشطة والتدريبات التي تساعده على بناء الشخصية المتكاملة. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٩ - ٢٠٢٠)

- المعلم: يعد المعلم عصب العملية التربوية، والعامل الذي يحتل مكان الصدارة في نجاح العملية التعليمية وبلغ غايتها، وتحقيق دورها في النقدم الاجتماعي والاقتصادي، فالملجم هو أهم مدخلات العملية التعليمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهدافها والعمل على نجاحها، وأحد العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير في إعداد أفراد المجتمع وتشكيل عقولهم وتكوين شخصياتهم وغرس القيم والاتجاهات المرغوبة بهم. ويعتبر المعلم المؤهل تربوياً من العوامل الأساسية التي ترفع من جودة العملية التعليمية، وتشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم إلى أنه ما زال هناك نسبة كبيرة من المعلمين غير مؤهلين تربوياً، فعلى الرغم من مجهودات الوزارة لتأهيل المعلمين وإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين، إلا أنه ما زالت توجد نسبة غير مؤهلة، ولقد بلغت نسبة المعلمين غير المؤهلين ٤٢٪، ٤٤٪ في مرحلة رياض الأطفال و ١٨٪، ١٥٪ في المرحلة الابتدائية، و ٤٪، ٣٪ في المرحلة الإعدادية و ٢٧٪، ٨٩٪ في المرحلة الثانوية. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٩ / ٢٠٢٠)

- جودة النظام التعليمي: تشير التقارير الدولية إلى انخفاض جودة التعليم قبل الجامعى بمصر، فهناك واحد من كل خمسة تلاميذ في الصف الدراسي الثالث لا يمكنه قراءة حرف واحد أو كلمة واحدة من نص القراءة، ويدخل الصف الرابع وهو على مستوى الأمية الوظيفية. ومعدلات الرسوب وإعادة

الصف الدراسي مرتفعة، إذ تبلغ ٥,٨ لطلاب المرحلة الابتدائية، و ١١,٢ لطلاب المرحلة الثانوية، وتظهر نتائج مصر في دراسة الاتجاهات الدولية في مادتي الرياضيات والعلوم لعام ٢٠١٥ أن ٤٧% فحسب من طلاب الصف الدراسي الثامن وصلوا إلى معيار الأداء الدولي "المنخفض" في الرياضيات بالمقارنة مع المتوسط الدولي البالغ ٨٤%， وفي مادة العلوم للصف الثامن كانت النتيجة ٤٢% (البنك الدولي، ٢٠١٧).

انتشار الدروس الخصوصية: تعد ظاهرة الدروس الخصوصية من المشاكل الأساسية التي يعاني منها النظام التعليمي المصري، وتشير التقديرات إلى أن هذه الظاهرة التي لا تخضع للوائح التنظيمية تكلف الأسر إنفاقاً يصل إلى ١,٦% من إجمالي الناتج المحلي لمصر، فخلال مراحل التعليم قبل الجامعي، يعتمد نصف الطلاب على الأقل على الدروس الخصوصية، وترزد هذه النسبة إلى ٧٥% من طلاب المرحلة الثانوية استعداداً لامتحانات الثانوية العامة. ويخلق هذا النظام الموازي مزيداً من أوجه الحرمان للطلاب الأفقر (البنك الدولي، ٢٠١٧).

الإنفاق على التعليم: بعد الإنفاق على التعليم من أبرز القضايا التي تسعى الدول المتقدمة والنامية لتعظيم العائد منه، وقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي في ميزانية ٢٠١٦ / ٢٠١٧ مبلغ ٩٨٣,٣٠١ مليار جنيه بنسبة ٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن تحقيق نسبة الإنفاق الدستوري يتطلب تخصيص ١٣٠ مليار جنيه للإنفاق على التعليم بالموازنة العامة، وتشير دراسة مركز "هريدو" لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٨) إننا إذا استبعدنا أجور ومرتبات العاملين في قطاع التعليم من الموازنة يتبقى حوالي ٢٢,٩ مليار جنيه

هي كل ما ينفق على تطوير العملية التعليمية مما لا يساعد على إعداد طالب قادر على التعلم والابتكار.

مصادر التعلم: أكدت إستراتيجية تطوير التعليم (٢٠١٤) أنه مازال التركيز على الكتب المدرسية واعتبارها المصدر الوحيد للمعلومات قائم في المدارس الحكومية، وبالرغم من التأكيد على ضرورة تضمين التكنولوجيا ودمج المفاهيم والقضايا المعاصرة والعالمية إلا أن الواقع الفعلى في المدارس يؤكّد تجاهل كل من الطالب والمعلم لتلك المكونات، حيث يتم التركيز على الجانب المعرفي للمادة الدراسية للاستعداد للامتحان فقط.

المنهج الدراسي وطرق التدريس: أشارت التقارير إلى ضعف النظام التعليمي متمثلاً في المناهج الدراسية غير المحدثة، خاصة في (العلوم والرياضيات)، وإهمال المبادئ والمعايير التي يعدها مركز تطوير المناهج كإطار عام للمنهج، فالعديد من المنطقات والمبادئ والمعايير توقف عند حد العرض ولا تنتقل إلى حيز التنفيذ أو الاستفادة منها، سواء في عملية التطوير أو مردودها على المتعلم كمستفيد ومستهدف، والدليل على ذلك تدني مستوى القراءة والكتابة والحساب لدى المتعلمين مما دعا الوزارة إلى تصميم وتنفيذ برامج القرائية وتعويضها على مستوى كافة المحافظات، كما أن طرق التدريس المستخدمة في العملية التعليمية ما زالت تركز على التقلين فقط.

تكنولوجيا التعليم: على الرغم من أهمية تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية، حيث أكد تقرير التنمية البشرية (٢٠١٥، ٨) على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد على تنمية الإبداع والابتكار، إلا أن هناك قصوراً في البنية التحتية للتكنولوجيا بالمدارس وأن نسبة المدارس الابتدائية غير المجهزة

بالتكنولوجيا ٨٥٪ من عدد المدارس الحكومية، وذلك في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢، هذا بالإضافة إلى أن ٤٪ فقط من المدارس الإعدادية مزودة بمعال للحاسوب الآلي، على الرغم من أن مادة الحاسوب الآلي من المواد العلمية الأساسية بتلك الحلقة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤)، كما أشار تقرير التفاصية العالمي إلى أن مصر لا تتيح الإنترن트 في المدارس، ولقد حصلت مصر على المركز ١٣٣ من ١٣٨ دولة بمؤشر ٧،٢٪ من ٧ في إتاحة الإنترن트 وتوظيفه في العملية التعليمية (التفاصية العالمية، ٢٠١٧).

- التقويم: لقد اتجهت نظم التقويم منذ عام ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٦م إلى تطبيق نظام التقويم الشامل، واحتساب درجات أعمال السنة ضمن درجات الطلاب في مراحل النقل المختلفة، كما اتجهت الوزارة إلى تطبيق مرحلة التقويم المعتمد على ملف إنجاز الطالب، وتقويم أدائه في ضوء ما تم من أعمال ومشروعات في ملفه الشخصي، وذلك بالنسبة للثلاثة صنوف الأولى من المرحلة الابتدائية فقط.

تعد هذه المشكلات من العوائق الأساسية التي تعوق تطور التعليم قبل الجامعي بمصر ولقد قامت وزارة التربية والتعليم بوضع مشروع لإصلاح التعليم بمصر والتغلب على المشاكل التي يعاني منها في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة والاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم.

المotor الرابع: دور مشروع إصلاح التعليم قبل الجامعي في تحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة:

أعلن وزير التربية والتعليم الفني في أغسطس عام ٢٠١٧ عن الخطوط العريضة لمشروع لإصلاح منظومة التعليم بقرض من البنك الدولي، ويتتألف برنامج إصلاح التعليم من النهجين المتوازيين التاليين:

- **النهج الأول: (EDU 1.0)** وهو تطوير النظام الحالى وإجراء تحسينات تدريجية موجهة، وقد بدأ بالفعل تطبيق هذا النظام ابتداء من العام الدراسى ٢٠١٨/٢٠١٩.
- **النهج الثانى: (EDU2.0)** ويتضمن أجذدة إصلاح جوهري للطلاب الذين سيلتحقون بالصف الأول أو الثاني رياض الأطفال، أو الصف الأول الابتدائى ويستند برنامج الإصلاح إلى الركائز التالية:
 - أ- التعليم الأساسي:** أعطت الوزارة أولوية لخمس صفوف الأولى، الصفين الأول والثانى فى رياض الأطفال والصفوف الأولى إلى الثالث، وذلك بهدف إحداث تحول جوهري في العناصر الرئيسية في هذه الصفوف الأولى، وتشتمل هذه العناصر على:
 - منهج يركز على مهارات القرن الحادى والعشرين وتعليم المواطنة.
 - مواد تدريس وتعلم مبتكرة تتنسق مع المنهج الجديد وترتبط ببنك المعرفة.
 - برنامج جديد لتدريب المعلمين أثناء الخدمة، ويتم تعديمه تدريجياً بين كل المعلمين.
 - ولتحقيق هذه المتطلبات سوف تقوم الوزارة بعدة إجراءات أهمها:
- توسيع معدلات الالتحاق برياض الأطفال، وذلك لإعداد وتنفيذ نظام قوى لضمان الجودة.
- وضع برنامج تدريبي للمعلمين أثناء الخدمة، يتتألف من نماذج مصممة في ضوء دراسة تشخيصية لممارسات التدريس، وتهدف إلى تحسين ممارسات معينة في الفصل الدراسي مثل التعلم من خلال اللعب، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج التربوية في الفصل الدراسي.
- توزيع مواد تعلم وتدريس مبتكرة معربة بما يتنسق والمناهج الجديدة.

بـ- التطوير المهني الفاعل للمعلمين والقادة:

تهدف هذه الركيزة إلى إنشاء نظام للتطوير المهني المستمر للمعلمين ومديرى المدارس والقيادات التربوية والتوسع فى استخدام الموارد الرقمية واستخدام نهج تقييم مرجعي وذلك عن طريق:

- وضع إطار شامل للتطوير المهني المستمر للمعلمين، وإعداد وتنفيذ برنامج للتطوير المهني لمديرى المدارس والمشرفين التعليميين على مستوى الإدارات والمديريات التعليمية.
- تصميم وتنفيذ برنامج تدريبيى للمشرفين لضمان اتساق مهاراتهم مع التوجيهات الجديدة لاتباع نظام النص والتوجيه بدلاً من الزيارات المدرسية بغرض التفتيش.
- إعداد واستخدام مواد تدريس وتعلم سليمة من الناحية التربوية ومعربة وتراعى الظروف المحلية للصفوف ٤-١٢ من أجل تعزيز قدرة المعلمين على تقديم خدمات تدريس متنوعة وفقاً لخلفيات الطلاب واحتياجاتهم.
- إنشاء البنية التحتية الرقمية التى تمكن المدارس من الاستغلال الكامل لموارد بنك المعرفة المصرى وتطبيق إستراتيجيات نشطة للتعليم والتعلم.
- بناء قدرات المعلمين على استخدام أدوات التكنولوجيا التعليمية المبتكرة فى دعم عمليات التدريس والتعلم (التكلفة التقديرية ٧٠ مليون دولار).

جـ- تقييم الطلاب: يستخدم مشروع الإصلاح نظاماً جديداً لتقييم الطلاب يقوم على تحويل التركيز إلى التعلم بدلاً من تسجيل درجات التقييم، وهو يتوقع أن تؤدى التغيرات في شكل الامتحانات مع زيادة التركيز على التقييم المركز إلى المدرسة، إلى تقليل المستويات الحالية للدروس الخصوصية، وقد ألغى برنامج الإصلاح امتحانات الصف السادس، كما أعلنت الوزارة بالفعل قرار إيدال

امتحانات الثانوية العامة بنظام تقييم الطالب في المرحلة الثانوية على أساس متوسط درجاته في السنوات الثلاث ابتداء من عام ٢٠١٨، وسيستخدم نظام التقييم على أساس متوسط الدرجات التراكمي (GPA) إلى جانب الاختبار المقترن الجديد للقبول بالجامعة الذي ستقوم بتطويره والإشراف عليه وزارة التعليم العالي، وستساعد هذه الامتحانات الجديدة على ضمان أن يركز الطلاب والمعلمون على اكتساب طائفة واسعة من المهارات، بما فيها تلك التي توصف بأنها مهارات القرن الحادى والعشرين. ومن المتوقع أن يؤدي نظام الامتحان الجديد إلى تعزيز ثقة المواطنين، تقليص حجم الغش، الحد من ظاهرة تغيب الطلاب والمعلمين المتصلة بزيادة الدروس الخصوصية، تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الآباء.

ولتحقيق تلك العناصر ستقوم الوزارة بعدة إجراءات أهمها:

- قيام المركز القومى لامتحانات والتقويم التربوى تدريجياً بإعداد مجموعة من الامتحانات الجديدة التي ستجرى مررتين سنوياً للصفوف ١٠، ١١، ١٢ ويتم تجميع نتائجها للحصول على متوسط درجات الطالب في السنوات الثلاث.
- إجراء تقييم على المستوى الوطنى لطلاب للصف الرابع فى الإمام بمبادئ القراءة والحساب لوضع خط أساس.
- تقوية قدرات المركز القومى لامتحانات فى مجالات مثل إعداد أوراق الامتحانات واستخدام التكنولوجيا وتحليل النتائج وتقييم الأداء (التكلفة التقديرية ١٢٠ مليون دولار).

د- أنظمة التعليم القائمة على التواصل: تهدف هذه الركيزة إلى استخدام نظام متكامل للإدارة يستند إلى التكنولوجيا، وإتاحة موارد بنك المعرفة المصري للمعلمين والطلاب، ولتحقيق ذلك:

- ستشي الوزارة البنية التحتية الرقمية على مستوى المدارس، والمديريات والوزارة.

- إنشاء منصة إلكترونية للطلاب والآباء وستتضمن المنصة الإلكترونية ما يلى:
- محتوى رقمياً.

- حقيبة الفصل الدراسي التي تحتوى على حاسوب لوحى لكل فصل وجهاز محمول لكل معلم وجهاز كليكرا كل طالب.

- تجهيزات التواصل على مستوى الفصل الدراسي.

- تدريب الموظفين وبناء قدرات الإدارة على مستوى الوزارة المركزية وعلى كل مستويات الإدارة من أجل إحداث تحول في الثقافة التنظيمية نحو الاستخدام المتواصل للمعلومات (التكلفة التقديرية ٢٠٠ مليون دولار).

هـ- المكون الخامس: (ادارة المشروع):

سيمول المشروع المهام اللازمة للدعم المتواصل للوزارة في تنفيذ المشروع الذي يموله البنك الدولي، تنسق كل جوانب تنفيذ المشروع، وتمويل الإدارة، وأنشطة المتابعة والتقييم، وإعداد التقارير أولاً بأول في الشئون المالية والمشتريات وسير عمل المشروع، وسيتولى إدارة هذه المهام مدير المشروع مع فريق يتتألف من مسئول مالي، موظف المشتريات أو محاسب وموظف المتابعة والتقويم وخبير تعليمي، وسيتم التعاقد مع هؤلاء

الموظفين الستة جمیعاً على أساس التفرغ والعمل بدوام كامل (التكلفة التقديرية ٣٥-٥٠ مليون دولار).

تطيل ونقد مشروع مساندة إصلاح التعليم : ٢٠١٧

يتضح من خلال عرض برنامج إصلاح التعليم أن المبادئ التي وضعها البرنامج تعد من متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في المجال التعليمي ومنها:

- الاهتمام بالإعداد الرقمي للطلاب وذلك من خلال توفير البنية التحتية الرقمية على مستوى المدارس، وتوفير جهاز كليكر لكل طالب وحاسوب لوحي لكل فصل وجهاز محمول لكل معلم وإتاحة موارد بنك المعرفة المصري للمعلمين والطلاب، وتوفير الإنترنوت بجميع المدارس.
- الاهتمام بتنمية مهارات القرن الحادى والعشرين والتى تعد من أساسيات متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، حيث أشارت معظم التقارير التي تناولت متطلبات الثورة الصناعية الرابعة على أهمية المهارات اللينة والمتمثلة في التفكير النقدي والإبداعي والذكاء العاطفى والقيادة وال العلاقات الاجتماعية والمرونة والتكييف، حيث أن هذه المهارات لا يستطيع الذكاء الاصطناعى والروبوتات الحصول عليها، وسيظل البشر متميزين في هذه الجوانب حتى مع استحواذ الذكاء الاصطناعى وعلم الروبوتات على الكثير من جوانب حياتنا.
- الاهتمام بتقييم الطالب من خلال التركيز على التعلم بدلاً من التعليم، وقد أشارت معظم التقارير الدولية على أهمية التعلم الذاتي في تكوين شخصية الطالب.
- توسيع معدلات الالتحاق برياض الأطفال، والتي أشارت معظم التقارير إلى أن الاستثمارات في تنمية مرحلة الطفولة المبكرة بما في ذلك التغذية والصحة والتعليم، أنساً قوية لاكتساب مهارات الإدراك المعرفي والسلوكي والاجتماعي

مستقبلاً، فمن الفترة السابقة للولادة حتى سن الخامسة تكون قدرة الدماغ على التعلم من التجربة في أعلى مستوياتها، فالفرد الذي يكتسب هذه المهارات في مرحلة الطفولة المبكرة يصبح أكثر قدرة على تحمل عدم اليقين في وقت لاحق من الحياة.

- الاهتمام بالتنمية المهنية المستمرة للمعلمين، فالمعلم هو عصب العملية التعليمية، وهو المسئول الأساسي عن تكوين الشخصية المتكاملة للنابذ.

ولكن هناك عدة سلبيات أيضاً تعوق تنفيذ المشروع من أهمها:

- لم يتضمن المشروع حلّاً لمشكلة الكثافة الطلابية التي يعاني منها التعليم المصري، والتي بلغت ٥٣,٣٥ في العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠، ويستحيل مع هذه الكثافة الطلابية تحقيق تقدم في العملية التعليمية، وتنمية المهارات والكفاءات الازمة للازدهار في الثورة الصناعية الرابعة.

- لم يتضمن المشروع خطة واضحة بجدول زمني محدد، بآليات لتنفيذ المشروع، فجميع دول العالم المتقدم في التعليم تضع خطة لتطوير التعليم إما قصيرة الأمد أو متوسطة أو طويلة الأمد، يمكن من خلالها متابعة عملية التقدم في تنفيذ المشروع.

- يفتقر البرنامج إلى أهداف واضحة ومحددة، فيجب أن تحدد الوزارة الأهداف التي تسعى إلى الوصول إليها.

- على الرغم من أن برنامج إصلاح التعليم مشروع وطني، إلا أنه مازال بقيادة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني فقط، ولا توجد مشاركة واضحة من أولياء الأمور والمجتمع الخارجي، وخبراء التربية والمعلمين والطلاب في تقييمه، ومن ثم يجب طرح البرنامج للحوار المجتمعي، لمعرفة إيجابياته وسلبياته ومحاولة التغلب على هذه السلبيات، لتكوين أرضية مجتمعية تدعم تنفيذه. فقد أبدى نقيب

المعلمين تحفظه على التجربة مؤكداً أن الوزارة لم تقم بتوجيه الدعوة إلى النقابة أو المؤسسات المتخصصة في التعليم بمصر للمشاركة في تطوير المنظومة، ومنها مجلس الأمانة وأسانتزة وعمداء كليات التربية والطلاب وأولياء الأمور (أمجد حمدي، ٢٠١٩، ١٠).

- لم تشكل الوزارة فريقاً قوياً لمتابعة تنفيذ الإصلاح، فيجب أن تكون هناك لجنة مستقلة تضمن استمرارية الإصلاح، وضمان التنفيذ، خاصة في المناطق الريفية - فقد أجرت الباحثة بعض المقابلات الشخصية مع تلاميذ الصف الأول الثانوى والثانى الثانوى للتعرف على مدى استفادتهم من نظام التابلت في العملية التعليمية، فأجاب معظم الطلبة بأن المعلمين ما زالوا يعتمدون على الكتاب المدرسي والطريقة التقليدية في العملية التعليمية، وأن دور التابلت اقتصر فقط على إجراء الامتحانات، وهذا ما أكدته تقرير البنك الدولى (٢٠١٨)، حيث أشار إلى أن المدخلات التعليمية لا تصل غالباً إلى جميع التلاميذ - وأن مبادرة جهاز كمبيوتر محمول لكل طفل في البرازيل قد وجدت مقاومة من قبل المعلمين، حيث أفاد أكثر من ٤٠ % من المعلمين أنهم لا يستخدمون الأجهزة مطلقاً أو يستخدموها في حالات نادرة في الأنشطة داخل الفصول فقط.

- إن البرنامج المقترن ركز على تقنيات التعليم وأساليب التدريس والتقديم الإلكتروني دون الاهتمام بتطوير المهارات الرقمية لدى التلاميذ أولاً، حيث أثبتت الدراسات أن الطلاب الذين تم إعدادهم جيداً تحت إشراف جيد قد يكونون قادرين على الاستفادة من التقنية، ولكن الطلاب الذين يعانون من ضعف الإعداد غالباً ما تشتيتهم التقنية. وفي دراسة أجريت على ٩١ مدرسة في إنجلترا على أطفال تتراوح أعمارهم من ١١-١٦ عام، وجدت أن حظر استخدام الهاتف المحمول

كان له أثر إيجابي على نتائج الاختبارات القياسية، بل كان هذا التأثير الأقوى في حالة الطلاب ذوى الأداء المنخفض، ومدعوماً في حالة الأطفال الأفضل أداء مما يشير إلى أن التقنية في بعض الحالات يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الطلاب منخفضي التحصيل، فمشاكل التعليم لا يمكن إصلاحها بالتقنية فقط، بل إنه لكي تقييد التقنيات في تحسين نتائج التعليم يجب دعمها بمعلمين أكفاء و المتعلمين متحمسين وأساليب تربوية حديثة. (اليونسيف، ٢٠١٧، ٢٢-١٤)

- تطبيق الامتحانات بنظام (Open Book) يهمل الفروق الفردية بين الطلاب فهو من أصعب الاختبارات ويعتمد أساساً على الفهم والتفكير، ونسبة الذكاء تختلف بين التلميذ وبالتالي يجب أن يقيم الامتحان جميع مستويات الذكاء، وليس الأذكياء فقط، وقد يؤدي الاعتماد على هذا النظام إلى انتشار الدروس الخصوصية والغش الجماعي، حيث أن الطلبة لم يتدرّبوا على هذا الأسلوب من قبل. كما أن نظام الكتاب المفتوح كان يحتاج إلى تدريب المعلمين عليه أو لاً والطالب ثانياً قبل أن يتم تطبيقه.

- قررت الوزارة تخفيف المناهج في مرحلة التعليم الأساسي ومنع الامتحانات في الصفوف الثلاث الأولى، وإضافة إلى مقرر للقيم والأخلاقيات ويستخدم البرنامج نظاماً جديداً لتقييم الطلاب يقوم على تحويل التركيز إلى التعلم بدلاً من تسجيل درجات التقييم - والتعلم بدون امتحانات اتجاه حديث تقوم معظم الدول المتقدمة الآن بتطبيقه في المرحلة الابتدائية مثل كوريا وفنلندا - OECD, 2015, 224 - OECD, 2018, 74-78 (OECD, 2018, 74-78)، ولكن قد تأتي بنتيجة سلبية على العملية التعليمية إذا تم التهاون فيها من قبل المعلمين وأولياء الأمور، فالفصل الدراسي الذي يحتوى على ٥٠ تلميذاً يستحيل على المعلم ملاحظة كل طالب وتقييمه، فإذا

كان مع وجود الامتحانات أشارت التقارير إلى ضعف التلاميذ في القراءة والكتابة، فقد أكدت إستراتيجية تطوير التعليم الصادرة من وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤) أن ٣٥% من الأطفال الحاصلين على الصف الثالث الإعدادي لا يستطيعون القراءة والكتابة رغم وجود الامتحانات، فماذا سوف يكون الوضع عند إلغاء الامتحانات، كان يجب أو لا تقليل كثافة الفصول، بحيث يحتوى الفصل الدراسي على ٢٥ تلميذاً قبل تطبيق قرار منع الامتحانات، ففي كوريا وفنلندا يحتوى الفصل الدراسي على ١٥ تلميذ فقط مما يسهل على المعلم ملاحظة قدرة الطفل على التعلم، والطفل الذي يحتاج إلى رعاية أكثر من زملائه يتلقى خدمة تعليمية إضافية بعد مواعيد الدراسة تستمر إلى الساعة الخامسة، وأحياناً إلى العاشرة مساء، فالهدف الأساسي تمكن الطفل من القراءة والكتابة بطلاقه والذي تعتمد أساساً على دور المعلم وملاحظته للطالب.

- أعلنت الوزارة قرار إبدال امتحانات الثانوية العامة بنظام تقييم الطالب في المرحلة الثانوية على أساس متوسط درجاته في السنوات الثلاث، وسيستخدم نظام التقييم على أساس متوسط الدرجات التراكمي "GPA"، وذلك للقضاء على مشكلة الدروس الخصوصية. ولقد تم تطبيق هذا النظام التراكمي من قبل في عام ١٩٩٦، حينما قسمت الثانوية العامة إلى عاميين دراسيين، الصف الثاني والثالث الثانوي، ولكن لم يقض هذا على مشكلة الدروس الخصوصية، بل أدى إلى زيادة الأعباء النفسية والاقتصادية على الطلاب وأولياء الأمور، كما زاد من الإقبال على الدروس الخصوصية.

ما سبق تجد أنه لكي تستطيع وزارة التربية والتعليم تطوير التعليم المصري في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة فيجب أو لا أن تقضي على كثافة الفصول

الدراسية، وأن تهتم بإعداد المعلم وتمهينه والقضاء على نظام تعدد الفترات، وأن تراقب تنفيذ تطبيق استخدام التكنولوجيا في المدارس في جميع أنحاء الجمهورية، وأن يكون هناك قوانين صارمة لمنع الغش في المدارس والقضاء على ظاهرة الغياب والدروس الخصوصية، فسياسات إصلاح التعليم في الأعوام السابقة لم تكن ساكنة، بل كانت تحاول إصلاح التعليم ومسايرة المعايير والاتجاهات العالمية، فمع الحديث عن التعليم للجميع اتجهت مصر إلى التوسيع الكمي في المدارس، ومع الحديث عن الجودة الشاملة جاء الهدف القومي في بداية الألفية الثالثة "التعليم للتميز والتميز للجميع" كما أسلت هيئة الاعتماد والجودة، ولكن رغم كل المجهودات التي قامت بها مصر لتطوير التعليم، إلا أن معظم التقارير تشير إلى انخفاض جودة التعليم المصري، الأمر الذي يتطلب حل المشاكل التي يعاني منها التعليم أولاً ومراقبة تنفيذ المدارس للإصلاحات، وإجراء اجتماعات دورية لأولياء الأمور وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال لمناقشة التطوير بصفة دورية، باعتبار أن إصلاح التعليم مشروع قومي يجب أن يساهم فيه جميع أبناء المجتمع.

خامساً: التصور المقترن:

يعرض هذا الجزء الخاتمي للدراسة التصور المقترن لتطوير التعليم قبل الجامعي في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة والذي يمثل إجابة على أحد الأسئلة المهمة الأساسية في الدراسة. واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة من ضرورة القضاء على المشكلات الأساسية التي يعاني منها التعليم حتى يمكن تطويره، فإنه بالإمكان وضع تصور مقترن لتطوير التعليم قبل الجامعي كما يلى:

أهداف التصور المقترن:

- تطوير السياسات والإستراتيجيات الموجهة لتطوير التعليم قبل الجامعي وتحويل تلك السياسات إلى خطط تسهم في الارتقاء بالعملية التعليمية.

- تطوير برامج التنمية المهنية المستدامة للمعلمين فى ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.
- بناء وعي فردى وجماعى لدى المعلمين بأهمية تطوير التعليم.
- بناء وعي مجتمعي بأهمية تطوير التعليم لتحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

مبررات التصور المقترن ومنطلقاته:

- ضرورة مواكبة التعليم قبل الجامعى للمستجدات، والتجارب، والاتجاهات العالمية، وإحداث تغيرات جوهرية وجذرية في جوانبه المختلفة، حيث أشارت معظم التقارير بضرورة تطوير التعليم قبل الجامعى فى ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.
- ضرورة إكساب المعلمين والطلاب لمهارات القرن الحادى والعشرين؛ لتحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.
- إن المؤسسات التعليمية أصبحت مطالبة بإعداد وتخریج نوعيات جديدة من الطالب - عمال معرفة - لمواجهة الاحتياجات المتتجدة والمتغيرة التي تفرضها الثورة الصناعية الرابعة، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في تأسيس أوضاع وأولويات تنسيق والتغيير المطلوب.
- رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تشير إلى ضرورة الاهتمام ببرامج تدريب المعلمين في ضوء المعايير العالمية، والاهتمام بالتعلم المستمر لجميع العاملين بالمدارس، وتمكين الطلاب من المهارات الحياتية وخاصة مهارات القرن الحادى والعشرين.

متطلبات التصور المقترن وآلياته:

أولاً: الاهتمام بإعداد وتأهيل المعلم في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وذلك عن طريق:

- تدريب الطالب المعلم في كليات التربية على مهارات الثورة الصناعية الرابعة والمتمثلة في المهارات الرقمية، ومهارات التفكير النقدي والإبداعي والاتصال والتعاون.
- تنمية الصفات الشخصية الالزمة للعصر الجديد في الطالب المعلم مثل حب الاستطلاع والقدرة على التكيف والقيادة.
- رفع رواتب وحوافز المعلمين.
- عقد دورات تدريبية للمعلمين في أماكن عملهم، حيث أثبتت الدراسات أهمية التدريب في مكان العمل.
- عقد دورات لتنمية ثقافة التغيير لدى المعلمين.
- عقد دورات عن بعد للمعلمين والهيئة الإدارية لاستخدام التقنيات الحديثة.

ثانياً: تطوير المناهج وطرق التدريس:

- تنمية التفكير عن طريق تضمين المناهج على المشروعات البحثية التي تكسب المتعلم مهارات التفكير الإبداعي وحل المشكلات واتخاذ القرارات
- استخدام أساليب تقويم جديدة تعتمد على قياس جميع جوانب الشخصية لدى الطالب.
- إضافة بعض المقررات الحديثة للمرحلة الثانوية والإعدادية مثل البرمجة وصناعة البرمجيات.

- الاهتمام بالأنشطة التى تتم خارج حجرات الدراسة، حيث أنها تساعد على تربية المهارات اللينة المطلوبة لتحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.
- استخدام منهج STEM فى العملية التعليمية، حيث أنه يساعد على تربية التفكير الندى والإبداعى، كما ينمى الميول العلمية الازمة لعصر الثورة الصناعية الرابعة.
- استخدام طرق تدريس تعتمد على تقنيات الثورة الصناعية الرابعة (الواقع المعزز، إنترنت الأشياء، الروبوت....)
- إعطاء الثقة للطفل من خلال تدعيم إحساسه بالمسؤولية فى اتخاذ القرارات ليصل إلى التعلم الذاتى بالإضافة للتعلم من زملائه.
- تربية قدرة الطالب على قيادة وتنفيذ المشروعات باعتباره محور العملية التعليمية.
- توفير بيئة تعلم تتوافق مع طبيعة كل تلميذ وطريقته فى التعلم.
- إدراج مفاهيم وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة فى المناهج والمقررات.
- التأكيد على أخلاقيات وقيم الثورة الصناعية الرابعة، وما يجب مراعاته نحو الالتزام بتلك الأخلاقيات فى ظل ما نشهده من ممارسات يمكن أن تشكل خطراً للبشرية كلها خاصة فى مجال التسلیح والحروب وانتهائى الخصوصية.

ثالثاً: تحقيق الدعم المالي والتمويل للتعليم

- التحول من فكرة كون التعليم مسؤولية الحكومة إلى فكرة قومية التعليم، وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص فى تطوير التعليم وتحسين جودته.
- تربية الوعى المجتمعى بضرورة الشراكة المجتمعية فى قضايا التعليم، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، عن طريق إنشاء صندوق قومى للاستثمار فى التعليم

تشارك فيه البنوك ومؤسسات المجتمع المدني، ورجال الأعمال لبناء مدارس حديثة في المناطق الريفية والنائية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وتحفيض كثافة الفصول.

رابعاً: تحفيض كثافة الفصول وذلك عن طريق:

- مشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال في بناء المدارس.
- نشر الوعي بأهمية المشاركة التطوعية لأولياء الأمور لدعم بناء المدرسة وتأسيس الفصول.
- تقسيم الطلاب في مرحلة رياض الأطفال والمراحل الابتدائية إلى مجموعات والاستعانة بأكثر من معلم في الفصل، حيث أن تتميم المهارات يتطلب الملاحظة والاهتمام بالطفل، وهذا يستحيل أن يقوم به معلم واحد مع هذا العدد الذي بلغ ٥٠ طالبًا في الفصل الدراسي.

خامساً: القضاء على مشكلة التسرب وذلك عن طريق:

- متابعة الطلاب المتسربين وحل مشاكلهم ومساعدتهم على معاودة التعلم.
- توفير مرونة في القوانين تسمح للطالب المتسرب بمعاودة التعلم.

سادساً: المتابعة والتقويم

- تبني وزارة التربية والتعليم خطة تدريبية متكاملة تهدف إلى تصميم برامج تعليمية وتدريبية تتلاءم مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.
- تشكيل لجنة لمتابعة استخدام المعلمين للتقنيات الرقمية بالمدارس، وذلك في جميع المحافظات والقرى، حيث عادة ما يجد المدرسون والطلبة أن التكنولوجيا أمر مربك من حيث خطوات إعدادها واستخدامها ويحتجون عن توظيفها في العملية التعليمية.

- تطبيق الالامركزية المقننة فى الإدارات والمديريات والمحافظات، فيما يخص عملية التمويل والإدارة بما يسمح بسرعة اتخاذ القرارات، ومواومة الاحتياجات فى ضوء الإمكانيات المتاحة.

سابعاً: التقويم:

استخدام التقويم الشامل للتلמיד وذلك عن طريق:

- اختبارات مقالات مطولة.
- استخدام تقديرات الملاحظة التى تدون من قبل المعلم.
- استطلاعات رأى فورية على الإنترت، واختبارات قصيرة.
- متابعة التقدم فى حل المشكلات والمحاكاة والتصميم على الإنترت.
- تقويم الحقيقة الوثائقية للمشروع الذى يقوم به الطالب.
- تقويم الخبراء لخدمات يقدمها الطالب للمجتمع.
- استخدام التقارير التراكمية من التقويم التكوينى كجزء من التقويم الإجمالي.

المراجع

المراجع العربية:

- أمجد حمدى (٢٠١٩). نظام التابلت - إصلاح التعليم وفق أجنادات البنك الدولى، المعهد المصرى للدراسات.

- برايس ووترهاوس كوبرز PWC (٢٠١٦). الثورة الصناعية الرابعة: بناء المؤسسات الصناعية الرقمية

متاح عبر: <http://www.PWC.com>

- البنك الدولى (٢٠١٧). مشروع مساندة إصلاح التعليم فى مصر، البنك الدولى.

- بيرنى ترلينج وتشارلز فادل (٢٠١٣). مهارات القرن الحادى والعشرين، التعلم للحياة فى زمننا، ترجمة بدر بن عبدالله الصالح، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود.

- البنك الدولى (٢٠١٨): ملخص تقرير عن التنمية فى العالم - التعلم لتحقيق الدور المنتظر من التعليم، البنك الدولى.

- جمال على دهشان (٢٠١٩ أ). حاجة البشرية إلى ميئات أخلاقي لتطبيقات الذكاء الاصطناعى، إبداعات تربوية، العدد العاشر، رابطة التربويين العرب، ٢٠-١٠.

- جمال على الدهشان (٢٠١٩ ب). برامج إعداد المعلم لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، المجلة التربوية لجامعة سوهاج، العدد الثامن والستون، ٣١٩٥-٣١٥١.

- حسين محمد مسعود القحطانى وثبتت سعيد آل كحلا (٢٠١٧). معوقات تطبيق منحنى (STEM) فى تدريس الرياضيات فى المرحلة المتوسطة من وجهة نظر المعلمين والمشرفين بمنطقة العسير، مجلة العلوم التربوية والنفسيّة، عدده ٩، مجلد ١، ٤٢-٤٣.
- دائرة الشؤون الخارجية والاتصالات (٢٠١٩). الثورة الصناعية الرابعة، شركة تنمية نفط عمان.
- دونا أوتشيدا، مارفين سيترون و فلوريتا ماكينزى (٢٠٠٤). إعداد التلاميذ للفرن الحادى والعشرين، ترجمة محمد نبيل نوفل، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- سامية أحمد فرغلى (٢٠٢٠). اتجاهات التعليم الجديد فى ضوء مفهوم التنمية المستدامة (مراحل التعليم الأولى بالتعليم ما قبل الجامعى - نموذجاً)، المؤتمر الدولى الحادى عشر للمركز العربى للتعليم والتنمية، مستقبل المكون المعرفى للتنمية المستدامة "التعليم والبحث العلمى نموذجاً، فى الفترة من ١٦-١٨، ٢٠١٩، القاهرة، ٥٥٩-٥٧٨.
- عائشة محمد أحمد (٢٠١٨). السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمى فى المنطقة العربية، مصر كحالة دراسية (٢٠١٠-٢٠٠١)، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

- عزة محمد عبد الفتاح (٢٠١٩). المدرسة ومتطلبات العدالة الاجتماعية بمصر فى ضوء تحديات الثورة الصناعية الرابعة، رسالة دكتوراه غيرمنشورة، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية.
- على حدادة (٢٠١٩). تحديث المناهج التعليمية لمواكبة الثورة الرقمية الثانية، اتحاد الغرف العربية.
- على عبدالحكيم محمود البلاؤى (٢٠١٥). الطباعة ثلاثية الأبعاد.

متاح.<http://www.alababinag.Com>

- فاطمة زكريا محمد (٢٠١٩). سيناريوهات بديلة لتطوير سياسات الجامعات الحكومية المصرية فى ضوء الثورة الصناعية الرابعة، مجلة الثقافة والتنمية، عدد ١٣٩، جمعية الثقافة من أجل التنمية، ٢٧٦-١٩٩.

- فاطمة زكريا محمد (٢٠٢٠). تصور مستقبلى لدور الجامعات المصرية فى الإلادة من التطورات الحديثة للإنترنت: إنترنت الأشياء نموذجاً، المؤتمر الدولى الحادى عشر للمركز العربى للتعليم والتنمية، مستقبل المكون المعرفى للتنمية المستدامة" التعليم والبحث العلمى نموذجاً، فى الفترة من ١٦-١٨، ٢٠١٩، القاهرة.

- فايزه أحمد الحسيني (٢٠١٩). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم فى مصر، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مجلد ٢، عدد (٤)، ١١٩-١٣٩.

- فرانك ويثرو، هارفى لونج و جاري ماركس (٢٠٠٨). إعداد المدارس ونظم التعليم للقرن الحادى والعشرين، ترجمة محمد نبيل نوبل، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- لوتشيانو فلوريدى (٢٠١٧). الثورة الرابعة، ترجمة لؤى عبدالمجيد السيد، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب، الكويت.
- مجموعة البنك الدولى (٢٠١٩). تقرير عن التنمية فى العالم، الطبيعة المتغيرة للعمل، البنك الدولى.
- المركز العربى للبحوث التربوية لدول الخليج بالاشتراك مع المركز الإقليمي لتطوير البرمجيات التعليمية (٢٠١٥) . مشروع البرامج الأكademie.
- مركز هردو لدعم التعبير الرقمى (٢٠١٨). السياسات التعليمية فى مصر، القاهرة.
- مصطفى عبد القادر، نبيل عبد الخالق، سامي عبد السميع وآمنة أرشد (١٤٢٥). فصول فى اجتماعيات التربية، المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد.
- معهد التخطيط القومى (٢٠١٩). الثورة الصناعية الرابعة وتحديات التنمية المستدامة، لقاء الخبراء للعام الأكاديمى ٢٠١٩/٢٠١٨
- متاح عبر <http://www.Inp.Edu.Eg>
- منة الله محمد لطفي (٢٠١٩). تصور مقترن للانتقال بالجامعات المصرية إلى جامعات الجيل الرابع فى ضوء الثورة الصناعية الرابعة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، عدد: (٩٨١)، الجزء الثالث).

- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة (٢٠١٧). المعرفة والثورة الصناعية الرابعة، ومضات، السنة الرابعة، العدد ٤٤.
- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمي العربي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٩). استشراف مستقبل المعرفة، الإمارات العربية المتحدة.
- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمي العربي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٧). المعرفة والثورة الصناعية الرابعة، الإمارات العربية المتحدة.
- نادية يوسف جمال الدين (٢٠١٨). الثورة الصناعية الرابعة والتعليم للحياة، مجلة العلوم التربوية، عدد خاص للمؤتمر الدولى الأول لقسم المناهج وطرق التدريس: المتغيرات العالمية ودورها فى تشكيل المناهج وطرق التعليم والتعلم، ٦-٥ ديسمبر، ٢٠١٨، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، ٤٧-٦١.
- نجوى بنت عطيان (٢٠١٨). فاعالية التدريس وفق منهج STEM في تمية قدرة طالبات المرحلة الثانوية على حل المشكلات، المجلة الدولية للتربية المتخصصة، المجلد ٧، عدد ١، ١٢١-١٢٨.
- الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠١٤). دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤.
- الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية (٢٠١٩). الثورة الصناعية الرابعة - حليف أم عدو للوظائف؟ الذكاء الاصطناعي وال الحاجة لليد العاملة، صدى الموارد البشرية، عدد ١٠، الإمارات العربية المتحدة.

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٤). رؤية مصر ٢٠٣٠.
- وزارة التربية والتعليم (١٩٩٢). مبارك والتعليم، نظرة إلى المستقبل، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم (١٩٩٩). مبارك والتعليم، المشروع القومى لتطوير التعليم، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٣). مبارك والتعليم "التعليم المصرى في مجتمع المعرفة"، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦). مبارك والتعليم، السياسة المستقبلية، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٧). الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى في مصر (٢٠٠٧/٢٠١٢ - ٢٠٠٨/٢٠١١).
- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤). الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤)، التعليم المشروع القومى لمصر، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٩). كتاب الإحصاء السنوى ٢٠١٩-٢٠٢٠.
- وفاء خليفة العقيل، لولوة ظاهر الشمرى (٢٠١٥). مسابقات الروبوت ودورها في تنمية الابتكار التقنى لمهارات القرن الحادى والعشرين، المؤتمر الدولى الثانى للموهوبين والمتوفيقين نحو إستراتيجية لرعاية المبتكرىن، فى الفترة من ٢١-١٩ مايو ٢٠١٥م، كلية التربية، جامعة الإمارات، ٤٨٢ - ٤٩٨.
- اليونيسيف (٢٠١٧). تقرير حالة أطفال العالم لعام ٢٠١٧، الأطفال في عالم رقمي، اليونيسيف.

المراجع الأجنبية:

- Albert, J.R. and Cuenca, J.S. (2019). Fourth industrial revolution (FIR): Impact on education and skills development, National convention on statistics.
- AL-Roubaia, A. (2019). Building capacity for digital development in the Arab world: The role of education, **international Journal of engineering and advanced technology**, V.8, I.5,1530-1537
- Adam,J.,B.(2018).The fourth industrial revolution and education , **South African Journal of Science**,V.114,N5
- Brown, G., (2017) . Education and the fourth industrial revolution, FINAL
- Dabbagh, A. (2018). Preparing for the future of the 4th industrial revolution, A need for an educational reform in the Arab world. Available at: <http://www.asrenorg.net>
- Gleason, N.W. (2018). Singapore's higher education systems in the era the fourth industrial revolution: preparing lifelong learners, in higher education in the era of the Fourth industrial revolution, palgrave macmillan. Singapore.

-
- Jung, J. (2019). The fourth industrial revolution, knowledge production and higher education in south Korea, **Journal of higher education policy and management**.

Available at : <https://doi.org/10.1080/1360080x.1660047>

- Manda,M., I. & Dhaou,S.,B.(2019). Responding to the challenges and opportunities in the 4 th industrial revolution in developing countries, Association for Computing Machinery

Available : <https://doi.org/10.1145/3326365.3326398>

- Martin G. B. (2017). Education and the fourth industrial, FINAL.
- Naude, W. (2017). Entrepreneurship, education and the fourth industrial revolution in Africa, Institute of Labor Economics.
- Organisation for Economic cooperation and development (2015). Education policy outlook, O E C D.
- Organisation for Economic cooperation and development (2018). putting student learning at the Centre OECD

- Penprase, E.P.(2018). The Fourth industrial revolution and higher education in higher education in the era of the Fourth industrial revolution, palgrave macmillan, Singapore.
- Richert,A.,Shehadeh,M.,Plumanns,L.,Gros,K.,Schuster,K., & Jeschke,S.(2016).Educating engineers for industry 4.o : Virtual world and human – robot-teams: Empirical studies towards a new educational age, Education conference (EDVCON) PP 142-149
<http://doi.org/10.1109/EDVCON.2016>
- Salmon, G, (2019). May the fourth be with you: creating education 4.0, **Journal of learning for development**, V.6, No,2, pp 95-115.
- Schwab, K. (2016). The fourth industrial revolution, World Economic Forum
- Shahroom, A. and Hussin, N. (2018): Industrial revolution 4.0 and education, International Journal of academic research in business and social science, 8 (9), 314-319.

-
- Shedid, S. (2018). Analysing the Egyptian pre-university education reform in relations to the fourth industrial revolution university college London-institute of education.
 - World Economic Forum (2017). The global competitiveness report 2016-2017
 - World Economic Forum (2020). School of the future , Defining new models of education for the fourth industrial revolution
 - Xing, B. and Marwala, T. (2017). Implications the fourth industrial age on higher education, **The thinker**, Issue73
 - Xu, M., David, J. and Kim, S. (2018). The fourth industrial revolution: Opportunities and challenges, **International journal of Financial research**, V.9, N.2, pp. 90-95.